التاريخ بين النظرية والتطور الاجتماعي *

بيار ڤيلار

ان التجارة بالتاريخ ، والتجارة بالمنظفات المنزلية ؛ يجمع بينهما شيء مشترك وهو ان كل تجارة تقدم طوعا الجديد على المبتكر ، ويفرق بينهما كون علامات الصنع لا حماية لها في التجارة التاريخية . فأي امريء يستطيع ان يسمي نفسه مؤرخا ، وان يضيف الى هذه التسمية صفة « الماركسي » ، وبامكان كل واحد ان يطلق صفة « الماركسية » على اي شيء .

لكن يجب ان نذكر ان اصعب الامور واندرها هو ان يكون المرء مؤرخا، فكيف اذا كان مؤرخا ماركسيا ؟! اذ هذه الكلمة الاخيرة تتضمن التطبيق الدقيق لاسلوب في التحليل معد نظريا لدراسة اعقد مواد العلم : العلاقات الاجتماعيةبين الناس ، وكيفية تغيرها . ويمكن ان نتساءل بالذات : اذا كانت مستلزمات تحديد كهذا هيمضمونة ؟ فارنست لابروس كان يردد دائما : « التاريخ يجب ان يصنع » . هذا الكلام كانمدويا ومرهبا في الوقت عينه . ويذكرنا « لويس التوسير » ان مفهوم التاريخ لما يزل في طورالبناء .

واذا حاولنا ـ للحظات ـ ان نكون اقل طموحا نقول مع ذلك : ان نتائج الحوار ، في تطبيق العلم ـ كما في الممارسة العملية الحياتية بين الفكر والعمل ، بين النظرية والتجربة ـ نتائج الحوار لا تتسجل الا ببطء . واذا نظرنا حولنا ، فلماذا لا نلاحظ ساعتئذ ان مفهوم التاريخ عند المؤرخين (اذا استثنينا كاستيلوا) يشبه اليوم مفهوم ماركس له او (ابن خلدون) اكثر مما يشبه تصور (ريمون آرون) للتاريخ ؛ هذا التصور الذي يرقى الى توسيديد ؟

اعني بهذا الحقيقة العظيمة التالية التي لم يشر اليها الا نادرا ، وهي ان الاعتراضات القديمة الجاهلة التي واجهها ماركس طويلا لم ترتفع ابدا، الى مستوى الجدال المطلوب ، حتى لو حدث

* كيف يكتب التاريخ ، منشورات غاليمار .

ان ارتؤي تخصيص جائزة نوبل . صدفة مقابل ضرورة ، حرية مقابل عزم ، فرد مقابل جماهير، روحي مقابل اقتصادي؛ يقضي المؤرخ اليوم معظم وقته ، ليس في مقابلة هذه الكلمات وانما في التوفيق فيما بينها . ولا وجود لادوات جديدة او اشكال جديدة للتحليل مطروحة حديثا، لغوية كانت او تحليلا نفسيا او اقتصادا ، الا وتفوتهاالفرضية الاساسية : المادة التاريخية هي مادة قابلة للبنيان وخاضعة للفكر ، وبالامكان الوصول اليها علميا مثل أية حقيقة اخرى .

« ماركس » لم يقل شيئا آخر ، واذا واجهته اعتراضات اخرى على هذا المستوى ، اعتراضات نقيض الاعتراضات السابقة ، فان ذلك حدث باسم « ما فوق الماركسية » او باسم « المذهب اللاانساني » . لكن هذا لا يمنع بقاء هذه الاعتراضات مادة تداول في الايديولوجية العامية (او اذا شئنا في الايديولوجية المهيمنة) . نستنتج من هذا ان بعض المؤرخين هم ماركسيون اكثر مما يظنون ، وانبعض الآخر اقل مما يتوهمون .

لقد قيل لنا : ان التاريخ ، ضمن هذه الظروف ، هو « علم » غريب ، ومن الاكيد انه علم في طور التكون . ومفهوم « الحد الابستمولوجي » قد يفيد اذا استخدم لرؤية حالات التطابق بين عمارات الفكر وبين الواقع الحقيقي . وكلمة « القطع الابستمولوجي » هي خطرة اذا اوحت انه بالامكان الانتقال فجأة من « اللاعلم » الى « العلم » . كان ماركس يعرف ذلك ؛ وهو الذي فتش بشغف في زوايا الماضي البعيد عن اصغر بذور اكتشافه ؛ ولم يربط باكتشافه امكانية تطور العلوم التحضيري او الجزئي .

«كمهندس اصيل ، لا يرسم العلم فقط قصورا في اسبانيا ، وانما يبني من هذه القصور عدة طبقات ماهولة قبل ان يوضع حجر الاساس » .

اننا نذكر بهذه الجملة المأخوذة من كتابه « مساهمة في نقد الاقتصاد » ؛ نذكر اولئك الذين ، بحجة التاريخ ــ بدءا من ماركس ــ يؤرخون بسرور بدءا من ذواتهم ، والذين بعد ان اضفوا على « حجر الاساس » فضائل سحرية ، بداوا يبررون بناء طبقات في الهواء .

لكن المشكلة التي طرحها ماركس (وطرحها كل الذين يهتمون بايضاح الاواليات التي تحرك المجتمعات البشرية ، على امل السيطرة عليها يوما) ؛ هي مشكلة الوصول الى بناء علم لهذه المجتمعات يكون ، في الوقت عينه ، مترابطا وكليا وحراكيا ؛ مترابطا نتيجة لتصور نظري راسخ وعام ، وكليا ، اي قادرا ، على بسط سيادته على كل الحقول الصالحة للبحث ، واخيرا حراكيا اذ لا استقرار ابدي ، ولا شيء افضل من اكتشاف مبدأ التغير .

ماركس المؤرخ

السؤال الاول الذي يمكن ان يطرح هنا هو : هل النموذج الاصلي المحتذى للمؤرخ الماركسي هو ماركس بالذات ؟ الكل يعرف ان ماركس كان يحلو له القول : انا لست ماركسيا ! لكن لا ينتج عن هذا ان اعطاء دروس في الماركسية لماركس امر غير محفوف بالخطر ، وقل من يتصور ان ماركس ، لو امتهن كتابة التاريخ ، فان عمله قد لا يتوافق مع قواعد فكره . ولنا الحق ان نتساءل : الم يشأ ماركس ابدا ان يكون مؤرخا ؟ او لم يبادر مطلقا الى كتابة « تاريخ » ؟

في العديد من مقالاته الصحافية ورسائله يكتب ماركس دون انقطاع عن « التاريخ » بالمعنى الشائع للكلمة ، فهو يحكي « تاريخا » كما يحكي « سياسة » ، وهمه الوحيد ان يوجد مجموعة من الاحتمالات « العملية » ، كما تسمى اليوم ، وليس يقينات . فالمؤرخ كما يقول ريمون آرون ، لا « ينقل الى الماضي حقائق الحاضر المشكوك فيها » من اجل المتعة ، بل على امل ان يجعل حقل اللايقيني ضيقا ، في الماضي والحاضر ، فلم نصل بعد الى رحاب « العلم » . وماركس لم ينخدع مطلقا في هذا المجال . بل اعتبر ان التفكير سياسيا بشكل صحيح يعني التفكير تاريخيا بشكل صحيح ، انه تمرين للفكر من مستوى فريد . هذا التمرين الفكري هو فقط تمرين تجريبي ينطلق من الامثلة الى الاستدلال ، ومن الاستدلال الى الامثلة ، هذه العمليات طبقها دائما السياسيون والمؤرخون (اكثر الاحيان بشكل سيء) . لكن في الحالات التي طبق فيها هؤلاء الطريقة بمهارة ، فان البعض احسن الصنيع والبعض الاخر توصل الى نتائج مرضية . انما تلك كانت حالات نادرة .

اما بالنسبة لماركس ، النابغة الذي لا جدال حوله ، فان المشكلة هي في ان نعرف ما اذا كان ذهب ابعد من هؤلاء .

وسوف اجرؤ على الطلب ، شريطة ان افهم جيدا ، طلب الكف عن كتابة ابحاث عن ماركس المؤرخ ، كما تكتب عادة وخاصة في فرنسا ، في « صراع الطبقات في فرنسا » (لوت دي كلاس ان فرنس) ، وفي « الثامن عشر من برومر » وفي « الحرب الاهلية » (كير سيفيل) .

ان هذه النصوص المكتوبة في المنشورات المذكورة ، هي نصوص نستطيع ان نجد فيها ، اكثر مما نجد في المقالات الصحافية الاخرى الباهتة ، قمم التفكير « الماركسي » الذي يربط الاحداث الفعلية والعارضة بملاحظات دقيقة عن بنى المجتمع . ولن نناقش ما يقدمه الفكر الماركسي من مثال يحتذى لطريقة التحليل التي تركز ، كما اشرنا ، على العمل ؛ مثلها مثل كل تحليل علمي يركز ويجب ان يركز على العمل . لكن اذا اردنا تطبيق هذه الطريقة على التاريخ يجب ان نسمي « لينين » .

فالباحث في كل الامور اليومية ، الباحث المتواضع الذي امتهن كتابة التاريخ قديفشل في محاولات من هذا النوع ــ اذا لم يكن يملك ما يعتمد عليه في تحليله ــ لكنه يجد ما يفيده كثيرا ، في مهنته ، في كل مؤلفات ماركس وخاصة في الاجزاء التي يراها صعبة ولا تتطابق (في الظاهر) مع قواعد المؤرخ التقليدية .

لنضرب مثلا على ذلك : الفصل الثاني من كتاب « مساهمة في نقد الاقتصاد » (الذي كتب في سنة ١٨٥٩ حول النقد) حيث توقفت اول محاولة مكتوبة عما سيصبح راس المال . هذه المحاولة التي كانت تهدف الى تعيين دور النقد ، الوسيط المستتر ، بين « السلعة » و « راس المال » . ولقد توصل ماركس ، في الاسطر الاخيرة من هذا الفصل ، ان يعدد المفاهيم الاربعة التي تمثل ، بعد الجهود التي قام بها ريكاردو ، عرضا نظريا : العمل المأجور ، راس المال ، والتنافس ، والدخل الاساسي . في هذه الاسطر لم يكن بعد قد توصل الى فهم النقد ، لكنه

فتح باب النقد على مصراعيه ، ساخرا من كل المحاولات الفاشلة والخاطئة نظريا ، التي تركزت على فهم دور النقد . لقد تجنب اذن ، في البداية ، تكوين مفهوم نهائي في هذا الميدان ، وتحاشى التحديد الذي لم يكن تحصيل حاصل (مثل : النقد هو كل وسيلة دفع) . وادرك ان كل تعريف جزئي لا يلائم كل ادوار واشكال النقد ، وفضل البحث والتدقيق في كل هذه على التوالي ، واحترس من اطلاق تعريفات قطعية دوغماتية ولم يقل مثلا : « النقد ليس سوى سلعة » بل قال فقط : « اننا تغلبنا على الصعوبة الاساسية في تحليل النقد ، منذ ان ادركنا ان اصله كائن في السلعة » .

مع ذلك ، وبالرغم من هذه الاشارة الى مصادر النقد ، فان ماركس يرفض الاطروحة شبه التاريخية السائدة منذ زمن ارسطو ، التي تستبدل السياق الحقيقي لمصادر النقد بالمنطق البسيط ، منطق سهولة المقايضة بالنقد . لذا يجب ان نأمل بالاطروحة العلمية التي تكشف ما كان عليه النقد الاولي ، وكيف تم الانتقال الى سك النقود المعدنية . لكن « ماركس » يستخف كثيرا بهذه المعرفة عن النقد ، منذ ان اصبحت هذه المعرفة تفسيرا .

اما اذا قرانا ، اخيرا ، بدايات هذا الفصل ، وبدايات كل قسم من اقسامه ؛ وخاصة اذا قرانا الفصل المكثف بالذات ، كما نقل في راس المال ، فاننا نرى ان « ماركس » الاقتصادي ، قبل ان ينصرف الى التجريد والى منطق فرضياته الصافي ، لا يستبعد الاطروحة التاريخية كمصدر لتفكيره ، بل يعطي قليلا من الدروس للمؤرخ ؛ لكنه يحذرنا :

« ان طريقة العرض يجب ان تتميز صوريا عن طريقة البحث ، فعلى البحث ان يكشف المادة بكل تفاصيلها ودقائقها ، وان يحلل مختلف اشكال تطورها ، وان يكتشف الصلات الداخلية التي تشدها . . وبعد انجاز هذه المهمة ، وحينذاك فقط ، تعرض الحركة الحقيقية للمادة في مجموعها . واذا توصلنا الى النجاح في هذا العرض ، الى حد بينا فيه مراحل اعادة تكوين المادة ، فان هذا النقل للمراحل يتيح التفكير باقامة بناء مسبقا » .

والحال ان مرحلة البحث تستوجب عدم الشك في عمل المؤرخ . واسارع فاضيف : اني لا اعني عملا سطحيا ، ولا عملا انجز باهمال ، انما اعني دخولا مباشرا في المادة التاريخية . اني اقول هذا للماركسيين المتسرعين ، للادباء وعلماء الاجتماع الذين يبنون تحليلاتهم (الطويلة) على معرفة تاريخية (مقتضبة) يفرغونها من مرجعين او ثلاثة مراجع . بالمقابل نرى « ماركس » يكتب عشرين صفحة دون تلميح تاريخي تتوج عشرين عاما من البحث الحقيقي . فهل يكفي هذا كي نتعظ ؟ ولكي نتعظ يجب ان نكون مؤرخين .

ففي العام ١٨٥٩ ، عندما اراد (ماركس) الاحاطة بمشاكل النقد ، قرأ كل ما كتب عن الازمة النقدية ومظاهرها للعام ١٨٥٧ في مؤلفات المتخصصين في هذا الميدان ، المؤلفات التي ظهرت في سنة ١٨٥٨ ، وفي الاعداد الاخيرة لمجلة « ايكونوميست » ، وكذلك قرأ من افلاطون الى ارسطو ، ومن كزينوفون الى بلاين . ان هذا ليس عملا صحافيا ولا اكاديميا . لكن « ماركس » يعيش عصره ويعيش ثقافته ، ولا يمكن ان يترك فترة من فترات تاريخ النقد تفوته،

فهو قد شهد بشغف ، المشاحنات البرلمانية للعام ١٨٤٤ ـ ١٨٤٥ حول « بنك اكتس » ، اعمال البنوك ، وعرف كل شيء عن النزاع الذي كان قائما بين مبادىء التنافس وقوانين عمل البنوك .

فهو قارىء فولارتون وتورنث ، ومعجب بمؤلف توك عن تاريخ الاسعار ، ومطلع نهم على الكتابات الاقتصادية الجيدة والسيئة (فلم يكن يطلق نقده الصارم الا بعد قراءات رصينة) هذا القاريء رجع الى اسباب النزاع واصوله ، الى بوزنكيت والى ثورنتون وريكاردو . هذه العودة امنت له ادراك اوجه التشابه بين الازمات النقدية ، في انكلترا ، ازمة الاعوام ١٧٩٧ ـ ١٨٢١ ، وازمة الاعوام ١٦٨٨ ـ ١٧٢٠ ، واتاح له الجدل الذي نشب بين لوك ولاوندس الفرصة للرجوع الى بيتي وتشايلد ، ومنهم الى بركيلي وستيورات مل وهيوم . لقد قرأ كل شيء عن القرنين السابع عشر والثامن عشر ، في هذا المدى الانكليزي ، وقرأ في نصوص الزمان ؛ لكن قراءاته لم تقتصر على هذا الميدان الانكليزي ، فكان فوبان وبواغيلبرت مألوفين لديه . وهو قد عرف احد الاشكال الممكنة للتضخم النقدي ، بتلميح بسيط الى حوالات الحكومة الفرنسية . وفتحت مجموعة كوستودي امامه ابواب العالم الايطالي ؛ فعرف كارلي ، وفيري ، ومونتاناري ، وغالياني ، الذي كان يفضله على سواه . وهو يذكر لوثر ، بخصوص مواقف القرن السادس عشر من النقد والذهب والفضة ، ولا ينسى بيار مارتير وكورت كاستيلان . وقرأ الدراسات القديمة عن المناجم الالمانية في مناطق بوهيميا ؛ وعرف عمليات التلاعب النقدية في القرون الوسطى . واذا سخر من اولئك الذين بحثوا عن النقد المثالي في برباري او في انغولا (انه يأخذ عليهم كونهم يجهلون ما يتحدثون عنه) ، فهو لم يهمل الاطلاع على التعامل بالنقد « انكا » او الاطلاع على النقد الورقي الصيني .

صحيح ان هذه المادة التاريخية المكثفة لم تعالج لذاتها « تاريخيا » ، فهي قد اختفت او كادت تختفي في « راس المال » في الفصل عن النقد . واذا كان تاريخ النظريات حول فائض القيمة قد خصص ليكون جزءا من مجموعة مؤلف راس المال ، فانه من المسلم به ، تقليديا ، ونستدل على ذلك من المقدمة الشهيرة، ان « الوقائع التاريخية » الواردة في راس المال لم تكن سوى امثلة ايضاحية .

النظرية الاقتصادية والتاريخ : « نقد التوسير »

نتصدى الآن لمسألة مركزية ، الا وهي مسألة العلاقات بين المعرفة التاريخية والمعرفة الاقتصادية ، بين البحث في التاريخ والدور الذي يخصصه عالم الاقتصاد للنظرية .

فالتوسير بالذات ، رغم كونه يشير الى الطابع الفلسفي الخالص لمقالته ، يعتبر انها تهم المؤرخين كما تهم علماء الاقتصاد . فالمقالة ، في الواقع ، تتناول هؤلاء ، وتتناول ايضا مصداقية معارفهم الموضوعة على المحك ، وهم الذين يعظمون ماركس ١ ـ بشغف ، معتبرين انه اول مكتشف للاسس العلمية لهذه المعارف ؛ ٢ ـ بأجلال ـ وانما بثبات ـ وهم مقتنعون انهم لم يستطيعوا فهمه ولا القول فيه بما يستحق .

وهنا ايضا يشدد كثيرا على استعمال كلمة « حديث » كما في « التاريخ الكمي الحديث » او « التاريخ الاقتصادي الحديث » . فالعودة الى الوراء مئة سنة ـ كما هي حال ماركس ـ لا تضيف شيئا ، لان حداثته ، منذ مئة عام ، كانت « حديثة » الى حد لم يستطع معها ادراك هذه الحداثة . ويجب ان نفهم ، كما اتصور ، انهـا تجيب قبل الاوان عن المعايير التـي اوحتها للفيلسوف الكتابات الحديثة التاريخية عن المعرفة .

فالمعرفة العلمية يجب الا يحـوم حولهـا الشك من الايديولوجية او من التجريبية ، مثلها مثل امراة قيصر . ويبين التوسير بسهولة (ومن المؤسف ان يعتمد في تبيانه علـى تلميحات واشارات ، اكثر من اعتماده على امثلة) كيف ان الاقتصاديين ـ غير الماركسيين التجريبيين ـ في دعوتهم الى العيني والى « الوقائع التاريخية » قد وضعوا علم الاجناس الساذج مقام النظرية . ويبيّن بصعوبة اكبر (ودائما عن طريق التلميح) كيف ان المؤرخين ، المعروفين باهتمامهم بالوقائع « الدقيقة » والفخورين بنبش الماضي واحيائه ، لم يصلوا مطلقا الى بناء موضوع علمهم ، وخاصة الزمان الذي يعتبر ، بالنسبة لهم ، « معطى » يتبع خطا .

اننا نمسك الآن ، والى ان تحين اللحظة المؤاتية ، عن رؤية عناصر مساهمة التوسير الجبارة في تاسيس علم ماركسي ، عناصر البناء التي يمكن ان يستخدمها المؤرخ . ولا يقل فائدة عن ذلك تمييز حدود محاولة تعمل على افراغ « الطوابق المأهولة » التي شيدت في مختلف مراحل الاكتشافات العلمية ، انما لن تؤله مرحلة من هذه المراحل .

ولا نستطيع ان نمنع انفسنا عن طرح سؤال اولي على التوسير ؛ لـن نمتنع عـن طرحه ، ليس فقط لاننا ماركسيون ، بل ببساطة لاننا شغوفون بالترابط المنطقي ، والسؤال هو : اذا تبنى التوسير اسس نقد المعرفة ، التي نهلها من مؤلفات ماركس ، واذا اشتبه بكل بناء لا يلتزم بهذه الاسس ، ووصفه بانه سابق على النقد ، و « تجريبي » و « ايديولوجي » ، واذا كان له الحق في ان يثير حول ماركس شكوكا من نفس المستوى ، مشيرا الى عدم انتهاء ثورته ، فكيف لا يتنبه ايضا ويتيقظ ؛ عندما يتحدث عما يسميه « دراسات تاريخ المعرفة التي نمتلكها الآن » (انه بدعنا نتنبأ عن هذه الدراسات ، والامر ليس صعبا) ، او عندما يتحدث عن « الثقافة الفلسفية الكافية» التي تتطلبها قراءة مفيدة لماركس؟ اخشى ان اعترف هنا بموقف اولئك الاقتصاديين الذين ارادوا « قراءة ماركس » جيدا ، على طريقة « جوان روبنسون » ، وانما على ضوء « الثقافة الاقتصادية الكافية » . طبعا ، كان لهم هذه الثقافة . وليكن واضحا للجميع اني لا اشهر هنا ـ باسم الماركسية ـ بجهل الاقتصاديين « المحدثين » ، او بجهل فلاسفة العلوم « المعاصرين » . ويتراءى لي ان الاخلاص لماركس لا يعني البحث في مؤلفه « راس المـال » عـن اعـلان فوكو Foucault او عن العلم السابق لكاينز ، بل يعني اخضاع كاينز وفوكـو للشـك المنهجـي الذي عانى منه ماركس تجاههم .

ويعرف التوسير جيدا ان الميدان الاقتصادي يتضمن ، على نفس الدرجة من الازدراء ،

افكار علماء الاقتصاد ، اعظم قدامى علماء الاقتصاد التقليديين ، وابرع العلماء الشباب ، لكن يجب القول ان هذا يمضي بسرعة . والحال ان التوسير ، على العكس ، مستعد ان يقتبس من « تاريخ المعارف » موضوعات « فلسفية » تضطلع « بالسهر » ، كما يقول ، على المادية التاريخية ، مثلما فعل لينين بعد العام ١٩٠٠ ، حين نشبت ازمة الفيزياء الاولى . لكن لينين حينها لم يهاجم علماء الفيزياء بل هاجم شارحيهم . وماذا يقول عن تيارات فلاسفة العلوم (ويحق لنا ان نتساءل عن ذلك) الذين ما انفكوا منذ عشرات السنوات يعارضون كل ديالكتيك ويجعلون مقابله مدرسية محدثة ، ويعارضون الاخذ بالمنهج الماركسي ، ويجعلون مقابلة المذهب الوضعي المحدث اللاانساني ، ويعارضون «نظرية التاريخ» ، كما يسميها التوسير بحق ، ويجعلون مقابلها المذهب البنياني اللاتاريخاني والمذهب المثالي المحدث ؟ ولا نرانا بحاجة للحديث عن نقد التجريبية والحس المشترك ، النقد الذي كتب تحت شعار الروح العلمية ، لكنه اختار ان يقيم اسسه على التحليل النفسي الفردي متناسيا كليا وجود الطبقات وصراعها وعمليات تضليلها .

فالدراسة الماركسية لهذه التيارات قد تستهوي المؤرخ والفيلسوف معا ، لان هذه التيارات تظهر ردة الفعل الايديولوجية (الوجودية) للطبقة المهددة . وكل تيار « لا تاريخاني » ذاتي ، وكل « نقد للعقل التاريخي » هو المطلب المنشود ضد النقد التاريخي للعقل ، النقد الصحيح الذي اكتشفه ماركس .

اني اسلم مع التوسير ، واكثر منه ، اسلم بسرور وكحقيقة بديهية ان الموضوع الذي كتب عنه ماركس في راس المال هو « موضوع نظري » . اسلم انه من الضروري عدم الخلط بين الفكر والواقع ، او بين الواقع والفكر ، واسلم بأن الفكر لا يحافظ مع الواقع الا على « رابط معرفة » (وماذا يمكن ان يفعل غير ذلك) ، وان عملية المعرفة تجري كليا في الفكر (وهل تجري في الشيطان ؟) ، واسلم بوجود نظام ومرتبية« للعموميات » عليهما بنى التوسير قضايا ذات وزن .

لكني لم استطع ان افهم ــ واعترف بذلك ــ اي خطيئة « مذهلة » ارتكب « انجلز » عندما كتب : ان الفكر التصوري يرتقي « متقاربا » مع الواقع ، بينما قانون القيمة ، الذي استخدم ــ انجلز ــ بصدده هذه الصورة ، حسبما يفهم التوسير هو « بالحقيقة ، تصور يتطابق مع موضوعه ، لانه تصور لحدود تغيراته ، انه اذن التصور المطابق لحقل لا مطابقته » .

هذه الدقة تبرز الصعوبة الحقيقية التي نعاني منها في تعيين مناهجنا وفي تطبيق بحثنا ، وفي « عدم الوقوع في التجريبية » عندما نقترب كثيرا من الموضوع الموصوف ، من « المثل » . لكن لا يفصل هوّة التجريبية عن هوّة المثالية سوى خيط رفيع . ويخشى ، اذا خفنا من اللجوء الى المثل ، واذا عزلنا « قديس القديسين عن التصور » (وجدت هذا التعبير في اطروحة كتبها التوسير حديثا عن مفهوم القانون الاقتصادي عند ماركس) ان نقع بدورنا في لجة عالم (او ان نقذف خارجه) لن يكون ابدا عالم الماركسية . لانه اذا كان من الضروري « سماع

الصمت » في « المقدمة » للعام ١٨٥٧ ، فانه من الضروري ايضا الاحتراز من اسكات الكلمات :

« ان الجملة ، كما تظهر في الذهن ككل متصور ، هي نتاج الدماغ المفكر الذي يمتلك العالم بالطريقة الوحيدة الممكنة ، لكنها طريقة تختلف عن امتلاك الفن والدين والعقل العملي لهذا العالم . اما الموضوع الحقيقي فباق ، قبل وبعد ، على استقلاليته خارج الذهن ، على الاقل ، ما دام الذهن لا يعمل الا نظريا . اذن في الطريقة النظرية ايضا يجب ان يكون الموضوع، المجتمع ، حاضرا دائما في الذهن كمقدمة . »

كل « ماركس » موجود في هذه الفقرة . فالعالم لا يبقى « مستقلا » الا اذا بقي العقل « نظريا » . والموضوع هو المجتمع . والمنظر لا « يمتلك » موضوعه الا اذا بقي المجتمع «حاضرا» دائما في ذهنه .

لكن التوسير يقول لنا : ان ماركس ، في هذه المقدمة ، لم يعرف كيف يميز بين مراتب التجريدات (يظهر ، ويا للاسف ، ان كل واحد يأخذ ما يناسبه) . ويبرز لنا ماركس هنا مختلف طرق « امتلاك العالم » : الطريقة التجريبية (الذهن العملي) ، الطريقة الدينية (الاساطير وعلوم نشأة الكون) ، الطريقة الفنية (وهذه الطريقة يستخدمها باشلار وفوكو والتوسير بالذات) . اما الطريقة العلمية فهي تنشأ عن الطرق الاولى ؛ لكنها تختلف عنها . تنشأ عنها اذ لا يمكن ان تتجاوز «الذهن العملي»(ذهن التقنيات) ، انما تعمل تدريجيا على تعديل نظريات نشأة الكون ، وعلى اصلاح التقاليد .لكنها تختلف عنها . وهنا يجب ان ينصب كل جهد ابستمولوجي جدي لابراز الفروقات بين انماط المعارف . وبالمقابل فانه يخشى ، اذا اطلقنا على تجريد صفة « جيد » وعلى آخر صفة« سيىء » ، فانه يخشى ان ننزلق نحو عقدية فلسفية (دوغماتية) ؛ واي خطأ يقود الى احكام ايديولوجية متهورة .

واخيرا نقول : ان النزاع بين النظر التجريبي والبناء النظري هو نزاع حول الطريقة بين انصار « المدرسة التاريخية » والاقتصاديين الرياضيين ، نزاع شبيه بالنزاع الذي نشب بين انجلز وسميدث .

واذا كان النزاع قد حسم اليوم وتجاوزه الزمن ، فان هذا قد حصل بالاتجاه ذاته الذي يحدد به التوسير كلمة « حديث » التي تناسب صور الموضوعات النظرية ، والمحاولات التوفيقية ، والقوالب المنطقية المعروفة ؛ بمعنى ان استبدال ماركس الذي اعلن **كل هذا** ، لم يعلن ، في الحقيقة ، **سوى هذا** ، نؤكد ان هذا الاستبدال ازدهر في العلوم الاقتصادية الحديثة. هذه العلوم تدافع عن نفسها ، كما يدافع التوسير عن ماركس ، وهذا امر (مشروع) ضد كل الاعتراضات الناشئة عن البعد بين النمط والواقع ، او عن (الفنى) غير المكشوف للواقع ، مع التأكيد ان الكلام لا يتناول ذات « الموضوع » . وبالنسبة لهذه العلوم ، التلاعب اللفظي منفعة ـ ندرة هو تلاعب نظري يتطابق مع موضوعه . اضف الى ذلك ان الماكرو ـ اقتصاد ، الاقتصاد الجمعي ، يذهب اليوم ابعد من هذه المقدمات لاسناد براهينه ، وتصوره لعملية « تكوين راس المال » ليس سوى اسم آخر « للقيمة الزائدة » . ان بعض الاقتصاديين

لا يكابرون في قبول انتصار متأخر للاكتشافات الماركسية . فهل نكون « ماركسيين » اذا قبلنا هذا معهم ؟

كلا ، بمعنى ان اكتشاف ماركس ، في جوهره ، لم يكن على المستوى الاقتصادي ، ولا على المستوى النظري ، بل كان على المستوى الاجتماعي ـ التاريخي ؛ انه في تعرية التناقض الاجتماعي الذي ينطوي عليه التكوين ، التلقائي والحر ، للقيمة الزائدة « تراكم رأس المال » الذي توفره عملية الانتاج في مجموعها ، وهو الذي يميزها .

نمط الانتاج ووحدة التاريخ

ننضم هنا الى « التوسير » ؛ نعم ان نمط الانتاج ، كبنية محددة ومحددة ، هو التصور المركزي ، الكل المتماسك ، الموضوع النظري عند « ماركس » .

لكن الجدة في موضوع نمط الانتاج ليست في كونه موضوعا نظريا ، بل في كونه الموضوع النظري الاول ، الذي كان وما زال الموضوع الذي يتيح تفسير الكل الاجتماعي ، في حين ان المشاريع النظرية الاولى ، في العلوم الانسانية ، كانت قد توقفت عند العامل الاقتصادي ، ولم تر في الروابط الاجتماعية سوى معطيات ثابتة(ميزة الارض بالنسبة للفيزيوقراطيين) او شروطا مثالية يجب تنفيذها (الحرية القانونيةوالمساواة القانونية بالنسبة للاحرار الليبراليين)

اما المستوى الثاني من الجدة في نمط الانتاج ، كموضوع نظري ، فهو في كونه بنية عمل وتنمية لاصورية ولا سكونية . والمستوى الثالث هو في كون هذه البنية بالذات تتضمن مبدأ التناقض (الاجتماعي) ، المبدأ (الاقتصادي) الذي يحمل ضرورة تدمير التناقض وتهديم بنيته .

لكن هذه البنية لا تفسح مجال القضاء على النظرية الاقتصادية غير الماركسية عن طريق الازدراء . بل يظهر في الحقيقة ان هذه النظرية يمكن ان تستمر موجودة كنظرية وهذا لا يعني انها تتخذ قيمة « العلم » وتكون ايديولوجية فيالوقت نفسه الا بنظر انصارها وبنظر «التوسير»، ولا يعني ايضا تفككا او تجريبية ، وانما طموح الى شمولية القوانين ذات البعد الواحد (الاقتصادي) في النمط الواحد للانتاج (الرأسمالية) .

هذا كان بالذات نقد « ماركس » الذي وجهه الى « ريكاردو » ، الذي يعتبره التوسير نقدا غير كاف ، وهو برأينا نقد نموذجي . طبعا يجب ان نستخدم مهارة العقل ومنطق نظام شرط ان نرى بوضوح : ١) الحقل المنطقي حيث تكون فرضياتهم صحيحة وذات قيمة ؛ ٢) العتبة التي لا يمكن ان يتجاوزها منظر برجوازي الا اذا انكر ذاته (وقد تبين هذه العتبة كل من والراس ، كاينز ، شومبتير) ؛ ٣) الميادين العملية حيث تظهر الحدود الحقيقية لحقل النظرية بساط البحث ، وليس الحد الفاصل بين النموذج والواقع ؛ الميادين هي : التغييرات في بنى الرأسمالية ، القضايا السياسية ـ الاجتماعية ، تنظيم المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، والظهور التاريخي للاشتراكيات .

ما يجب ان نبذل من جهد لنفكر فيه تاريخيا (اذا اردنا ان « نفهم الوقائع » كما يقول ماركس) هو اذن كيف يمكن ان تستخدم نظرية نمط الانتاج ، الجزئية ، ذات البعد الواحد ، والتي تطرح نفسها كلية ، ان تستخدم في الوقت نفسه كأداة عملية وايديولوجية بايدي طبقة معينة ولفترة زمنية معينة .

هذه الفترة الزمنية يجب ان « نؤمنها » ، لان فيها يتعاقب الفشل والنجاح ، التشاؤم والتفاؤل ، اوقات تمويه المظهر (الربح) ، واوقات تعظيم الواقع (القيمة الزائدة) ؛ هذا الواقع الذي يعرف ، في زمن التوسع ، تحت اسم « الاستثمار » ، ويكون قاعدة لاعادة عملية الانتاج الواسعة .

لكن الامر الهام الذي يجب ان نتبينه ونكشفه هو الامر المموه دون انقطاع ، منذ اللحظة التي نجعله فيها فرضية لا يطالها النقد : ميزة الارض بالنسبة للفيزيوقراطيين، وفي نظام نمط الانتاج الرأسمالي ، ١ ـ التملك الخاص لوسائل الانتاج، ٢ ـ وتثبيت الاسعار بواسطة السوق .

وبافتراضنا وجود « علاقات الانتاج » هذه ؛ نستطيع ان ننفذ ، بتنظيراتنا المنطلقة من المستوى الاقتصادي ، الى كشف « التاريخ الاقتصادي » ، في البلدان والازمنة حيث تسيطر هذه العلاقات .

لهذا السبب يرفض المؤرخ ، الذي يرغب ان يكون ماركسيا ، يرفض (الا اذا اراد دراسة حالة معينة تجريبيا) ان ينغلق ضمن اطار « التاريخ الاقتصادي » . واقول بالمناسبة واصر : ان ما يسمى « التواريخ الكمية » ما هو الا العلوم الاقتصادية المترية الماضوية المحيية ، والتي ارفض لها الاسم « علم القياس التاريخي »«Cliométrie»* الذي ورد في «نيو اكونوميك استوري»؛ لان التاريخ، وفقا لترتيب العلوم ؛ وحسبما اعترف كولن كلارك، هو « اعلى درجة » من الاقتصاد، اذ هن الذي يضمها ؛ وكي اكون امينا لماركس اضيف : لان التاريخ لا يمكن ان يتجزأ .

هذه الحقيقة الراسخة تظهر لي (وهذا ما يجعلها عزيزة لدي) التقارب بين دروس لوسيان فيبفر ودروس ماركس . فخطيئة التطبيق التاريخي الكبرى ، بالنسبة للوسيان فيبفر ، خطيئة عصره التي جهد في محاربتها ؛ كانت الاحترام الجامعي « للحواجز العازلة » بين الفروع : الاقتصاد لك ، والسياسة له ، والافكار لآخر . ولن اخفي على « لويس التوسير » دهشتي وخيبتي عندما وجدت اطروحاته حول « المفهوم الماركسي للكل الاجتماعي » ، والتي يخلص فيها ـ ليس فقط الى « امكانية » تقسيم التاريخ الى عدة « تواريخ » بل الى « ضرورة هذا التقسيم » .

ان ما يجعلنا نفكر بلجوء « التوسير » الى التجريبية هو استعمال كلمة « تواريخ » بصيغة الجمع ؛ فهو قد توسل كل ادعاءات « الاخصائيين » القديمة ، بالنسبة للتاريخ ـ المعرفة ؛ اما

(*) من « كليو » وهي ربة التاريخ وملهمته ، بين ربات الفنون التسع في الميتولوجيا الاغريقية ـ الرومانية .

بالنسبة للتطبيق الاجتماعي ـ وهذه احدى مآسي بناء الاشتراكية ـ فانه يدفع عالم العلوم ، عالم التكنوقراطية الاقتصادية ، وعالم السياسة ، وعالم الافكار والفنون ، الى ان يعيش كل حسب مستواه وحسب درجة ايقاعاته ؛ في حين ان السمفونية الايقاعية تنتظم خفية في العمليات الذاتية .

والتأكيد على « الارتباط النوعي » بين مستوياتها ، لا يدفعني الى المناداة بالاستقلالية النسبية لتواريخها . ومصير تعابير من نوع « الاستقلالية في الترابط » معروفة ، عندما لا يحدد مضمون هاتين الكلمتين . فهل نستنتج من هذا ان عملنا يقتصر على هذا التحديد . لكن المثل الذي يورده « التوسير » لا يجعلنا نقتنع ، من وجهة نظر ماركسية ، بما يرجى من التمييز بين « التواريخ » . ويتناول هذا المثل تاريخ الفلسفة . يقول : لقد تعاقب على مر العصور فلاسفة ؛ لكن هذا التعاقب لا يشكل تاريخ الفلسفة . فمن لا يقتنع بهذا ؟ واي مؤلف او مرجع يخلط بين الفلاسفة وتاريخ الفلسفة ؟ قديفعل البعض ذلك ايضا ؛ والعودة الى القواميس تفيده ، فكل الصيغ لا تخلط بينها . انما السؤال هو : في اية شروط نتوصل الى معرفة «التاريخ»؟

يطالب « التوسير » باصرار بتحديد الكلمات بدقة : ١ ـ الفلسفي (= النظري) ، ٢ ـ « زمنه » الخاص ، ٣ ـ « روابطه التفاضلية » ، و « تمفصله » مع باقي المستويات . ان هذه المطالبة هي حسنة . لكنه يريد ان يستخلص ، من تاريخه الخاص « المستقل نسبيا » ، تحديدا دقيقا ، كما يظن ، « للواقع » و « للحدث » . « فالحدث الفلسفي » هو الحدث الذي « يؤثر في تحول اشكالية نظرية موجودة » . اما «الواقع التاريخي» فهو الواقع الذي « يفعل فعله في تطوير الروابط البنيوية الموجودة . ويجري الحديث ايضا عن « احداث فلسفية ذات ابعاد تاريخية » ، وهذا ما يدل على استمرار بعض التعابير ، في اللغة النظرية ، في كتابة التاريخ « الملتقط بسذاجة » .

الاحداث ـ القطوع والسياق التاريخي

كل الاحداث ، في الواقع ، قابلة ان تروى ، بمعنى من المعاني . لكن لا قيمة لظهور سبينوزا او ماركس (الا بالنسبة للتاريخ المثالي) ، الا اذا تقبل العصر الذي يأتي بعده فكره واستفاد منه . فعملية الدفع لهذا الفكر هي التي تشكل التاريخي .

وهل تبدلت « الروابط البنيوية » يوما نتيجة « لواقع » ؟ ان اعظم الثورات لم تستطع ان تبدل هذه الروابط الا بطريقة منقوصة . طبعا نحن لا نتحدث عن الصناعات . فالعالم بابين Papin عرف ما تفعله قوة البخار ، والفيزيائي « واط » عرف كيف يروضها ليستخدمها ، لكن استخدامها كان يتطلب ادخالها ، بين عوامل اخرى كي تصبح حقا « قوة منتجة » في عالم محدود فاين هو « القطع » ؟

ان محترفي ترويج الاخبار المثيرة يضخمون عادة « الاحداث » . و « الحادث التاريخي » قد ينتشر يوما من محطات الاقمار او من خلف المتاريس . عندها على المنظر ان يختار . لكن ماذا

يختار ؟ فمدبرة المنزل التي لا تريد او التي لا تستطيع ان تدفع عشرة فرنكات ثمن كيلو اللوبياء الخضراء ، مثلها مثل التي تستطيع ان تدفع ؛ والغر الذي يلبي نداء طبقته ، مثله مثل الذي يرفض ؛ كلهم يتصرفون « تاريخيا » ، وترتبط الاوضاع بهم ، فهم الذين يدعمون البنى او يضعفونها . لذا فان عملية توضيع الذاتي بواسطة الاحصاء ، مهما يكن شرح هذه العملية ناقصا ، هي القادرة وحدها على تأسيس تاريخ مادي يكون تاريخ الجماهير ، نعني بذلك معا الحوادث التاريخية الجارية في البنية التحتية ، وهذه« الجماهير » البشرية التي يجب ان « تدخل » اليها النظرية كي تصبح قوة .

ويقودنا هذا الى التساؤل اذا كان المنظر لمفهوم التاريخ لا يبقى ، بفعل نقده لتاريخ مطمور ،اسير هذا التاريخ . ولعله ، بعد ان يكون قد قبل اقتسام التاريخ مع « الاختصاصيين» لعله ، ينطلق للبحث عن « الحادث التاريخي » ،وعن « الحدث » . بالطبع للحدث اهميته ، وعلى الاخص الطريقة ــ الطارئة او القابلة للتكامل ــ التي يدخل بها في سلسلة الاحداث . لكن المؤرخ الماركسي ، اذا حذر انحرافات التيار المعادي للحدث والذي يبدل منذ اربعين سنة ممارسة المؤرخين العملية، يبقى امينا لمبدئه، الذي هو مبدأ ماركس . ولن يكون هذا المبدأ باختيار الكلمات، ولن يصاغ باسطورة « الايام التي صنعت فرنسا » ولا حتى باسطورة « الايام التي هزت العالم ». وفي نهاية المنشورة «اكتوبر» التي كان يصدرها « ايزنشتاين «Eisenstein» » قيل : « صنعت الثورة » ونحن نعلم انها قد بدأت .

اننا لا نتخلص من العقبات باعطاء كلمة « حدث » معنى مطاطا ، وبعد الايحاء بفكرة « القطع » باستعمال كلمة « تبدل » . العلوم والنظريات تعاني اليوم من الكلمات . انها تخترع منها معاني خفية لمفاهيم ليست باطنية ، وتستخدم كلمات مألوفة للتعبير عن مضامين خفية. . فكلمة « حدث » وكلمة « اخبار » تنتقل الى لغة الرياضيات عندما تصبح كلمات يحوم حولها الشك لدى المؤرخين . والاجنة تبدأ باتخاذ القرارات عندما لا ينسب الى رؤساء الدول سوى فكرة تنفيذها. والتعابير « تحدد تضافري» ، و « فعالية سبب غائب » تصل الينا من التحليل النفسي ، كما تصل الينا من علم الحياةكلمة « تبدل » .

لكن كلمة منحوتة لبنية معينة ، هل تلائم كل البنى ؟ لم يكن ماركس وانجلز يرضيان بهذا النوع من المقارنات . لقد كتب شامبيتر عن ماركس لابرازه قائلا : انه كان يقوم بعملية مزج « كيميائي » للمعطيات الاقتصادية والتاريخية ، وليس بعملية مزج آلي . لقد استهوتني الصورة طويلا ، لانني تعلمت في المدرسة ــ وكان ذاك منذ مدة طويلة ــ تعلمت ان المزيج يترك الاجسام منفصلة ، بينما الادغام يخلق جسما جديدا (وهنا الكل الماركسي) . لكن هذه المقارنة ما قيمتها في نظر العلم المعاصر ؟ وماذا تعلمني في مهنتي ؟لقد استساغ باليبار كلمة « تركيب » بدلا من كلمة « ادغام » ؛ لكنه كان مترددا بين « تركيبخاطيء » « تقريبا تركيب » و « تركيب انما ليس بالمعنى الدقيق للكلمة » . .

واذا كنا قررنا الاحتفاظ بكلماته هنا ، اذ ماركس ما زال « حديثا » ، واذا كنا قررنا ابتكار

كلمات جديدة عند الحاجة ، انما دون الاستعارة من العلوم التي لا تفيد كلماتها في لغة علمنا بأي حال من الاحوال ؛ اذا كنا قد قررنا ذلك ، فلأننا لا نستطيع بدونها ان « نبني » علمنا .

وعلى السؤال : ما هو التاريخ ؟ ما كنا نقدر ان نجيب بالنظرية وحدها بطريقة مرضية ، كما لم نكن نستطيع ان نجيب بالممارسة العملية وحدها بطريقة مرضية . بالمقابل يمكن محاولة الاجابة على طريقة ماركس ، اي بميل مزدوج ، ميل لتاليف مادة مركبة ، وهذا يتطلب دائما حدا نظريا ادنى ؛ وميل لبناء موضوع الفكرة الذي يوافقها ، وهذا يتطلب في الوقت عينه التخلص من المادة والاحتفاظ بها « حاضرة » . لا يمكن القيام بابحاث دون التسلح بنظرية ، والقليل النظري عند المؤرخ يدفع الفيلسوف في الطريق الصحيح . لكن لا يمكن ان تنوجد نظرية دون ابحاث ، والا اتهم المنظر بسرعة ، كما كان وضع الاقتصادي سابقا ، اذ لم يكن يلمس سوى « علب فارغة » .

لكن اذا حدقنا النظر ، فاننا نسر لانفسنا بأن العلب ليست فارغة الى الحد الذي تصورنا، لان المؤرخين ليسوا تجريبيين الى الحد الذي نتصور . وبدلا من التلذذ بكتابة اثباتات سلبية عن الحالة ــ التي تشكل كلها قسما من الفسخ الايديولوجي ــ اوليس من الافضل ان نبادر الى القيام ببضع خطوات الى الامام ، عند المؤرخين . كما هو افضل علميا ، كمؤرخين ، محاولة كتابة تقرير تاريخي عن الماركسية ، ليس تقريرا نحكم عليه من خلال ميولنا السياسية او التزاماتنا الاخلاقية ، بل تقرير نفكر فيه كظاهرة يجب ان تستعيد مركزها في الزمان .

هل زمان المؤرخين يسير على خط مستقيم ؟

حول « الزمان التاريخي » يحدثنا التوسير عن لجتين مترافقتين : الزمان « المتجانس والمتصل » الذي هو زمان الحس المشترك وزمان بحث المؤرخين ؛ وزمان هيجل : « كؤوس الجوهر » ، « الحاضر التاريخي » ، اتصال الزمان ووحدة اللحظة .

فأي مؤرخ يقبل ، بالنسبة للزمان الثاني ، هذه « الآفاق المطلقة » التي ظهرت من جديد عند الفلاسفة ؟

اما بالنسبة للزمان الاول ، فيتألف زمان الفيزيائي من جزء من مليون من الثانية ، وزمان لاعب الرياضة من جزء من عشرة من الثانية . اما الزمان المعاش فهو النهار والليل ، الشتاء والصيف ، الحصاد والزرع ، البقرات السمان والبقرات العجاف ، المدة بين الولادات ، وانتظار الموت . والديمغرافية التاريخية هي اكبر معلم في مادة الزمانية التفاضلية . اما زمان الرجل الذي يبلغ السبعين من عمره ، فليس كزمان الرجل الذي يبلغ الثلاثين ؛ وزمان ساكن جزر الكاريبي ليس كزمان الاسكيمو .

سأذهب الى ابعد من ذلك . نعم ؛ ان التاريخ التقليدي هو الذي « انشأ » الزمان ؛ وكذلك « الحوليات » القديمة ومجموعة الاخبار المدرسية . الاحداث ، والممالك ، والعهود : انها انشاء

ايديولوجي للزمان ، لكنه غير « متجانس » .

زد على ذلك ، اننا اذا حوّلنا اهتمامنا الزمني الى نقد ، فكم من الاساطير تتقوض ، وكم من النصوص تتهاوى وتسقط عنها صفة القداسة ؟ وهذا ايضا يشكل قسما من « تاريخ المعرفة » ، من « انتاج المعارف » .

التاريخ للتاريخ ليس سوى تقنية تنقيب (مفيدة) ، لكن « التاريخ بدقة » يظل واجب المؤرخ ؛ لان وعي التتالي في الزمان والنسب في الديمومة هو نقيض المعطى البسيط . وهو لا يشكل انطلاقا من الطبيعة ومن الاساطير ، وانما يتشكل في مقابلها . فكيف لم يستطع « التوسير » ؛ الذي خلص باستنتاجه الى المطابقة بين تصور التاريخ وتصور الزمان ، كيف لم يستطع ان يكشف كل محتوى تعبير تسلسل الاحداث (الكرونولوجي)؟ بالمقابل نراه يبالغ، بعد ان قرأ هيجل ، في تقدير كلمة «التحاقب»: Périodisation « كل مشكلة علم التاريخ تتركز اذن ، على هذا المستوى (المثال الهيجلي) في تقسيم الاستمرارية الزمنية وفقا لعملية تحاقب تلائم بين توالي كلية ديالكتيكية واخرى . وطالما ان لحظات المثال موجودة في كل الحقب التاريخية ينبغي تقسيم هذه الحقب بدقة ضمن الاستمرار في الزمن . ولم يكن هيجل يفعل شيئا سوى التفكير باشكاليته النظرية الخاصة به ، المشكلة ذات الرقم واحد عن الممارسة العملية للمؤرخين ، المشكلة التي عبر عنها فولتير ، عندما ميز مثلا بين عصر لويس الرابع عشر وعصر لويس الخامس عشر ؛ وهي ايضا المشكلة الكبرى لعمل المؤرخ الحديث .

ولنقل : ان التاريخ ينحو تلقائيا ، بعد ان استخلص تسلسل الاحدث من الاساطير ، ينحو الى تنظيم (سستمة Systématiser) هذا التسلسل . ومن المدهش ان نعيب عليه ذلك ، لان المدرسة الفرنسية ، من بعد الثورة ، تحاول ان تفعل ذلك انطلاقا من مفهوم الطبقات الاجتماعية . بينما نرى ان عملية التحاقب المدرسية (العهود القديمة ، العصر الوسيط ، الازمنة الحديثة ، الازمنة المعاصرة) تفسر تتالي انماط الانتاج الثلاثة المهيمنة ـ والازمنة الحديثة تمهد للنمط الثالث ـ بانتصار نمط الاقتصاد السلعي . هذه هي اوروبا الدائرة حول محورها وتصوراتها الخاطئة ، والمقتطفة بسذاجة من « الاحداث ـ التبدلات » العزيزة على التوسير (١٤٩٢ ـ ١٧٨٩) لكن هذا يطمئن حول التقارب المنتظر بين « الطروحات العملية » و « ابنية » النظرية .

صحيح ان ماركس اعطانا ، في مؤلفه رأس المال ، « بناء زمان » بمادة اقتصادية : زمان مركب ، لاخطي ، « زمان الازمان » غير مقروء في ساعة الحائط ، لكنه يناسب كل عملية احسن تصورها (العمل ، الانتاج ، دوران مختلف اشكال رؤوس الاموال ...) ، انه اكتشاف نتظاهر غالبا اننا لم ندركه . لكن من الذي دفع الى اقصى حد هذا البناء للزمان ـ زمان الرأسمالية ـ الا الاقتصاديون الحديثون ؟ مرة اخرى نقول : ان الجدة الماركسية اذا كانت هنا ، فاننا نستطيع ان نعتبرها ملحقة بفيرها ، مستكملة ، متجاوزة .

واذا لم تكن هنا ، فانها تقوم على ان نبين ان عمليـات « الدوران » و « الدورات » (وطبعا « الثورات » على الرغم من بعض الالاعيب حول معنى الكلمة المزدوج) لا توصل ابدا الى نقطة البدء ، نقطة الانطلاق ، بل تخلق اوضاعا جديدة، ليس فقط في الميدان الاقتصادي وانما ايضا في الكل الاجتماعي .

هنا تكمن الصعوبة التي تستحوذ على الفلاسفة . فالكلام عن « الزمان الخلاق » (وقد فعلت ذلك يوما بغباء) لا يعني شيئا البتة . ويقترح ليفي ستراوس (للخلاص من هذه الصعوبة) ، يقترح تعابير « التاريخ الجمعي » و « التاريخ الساخن » . ليس سهلا تسمية ما يخرج الجديد من القديم .

يستطيع عالم الفيزياء ان يسخر منها ، والبيولوجي ان يقتصر على التفلسف : موادهما لا تتغير على ايقاع حياة البشر . لكن ميدان عمل المؤرخ هو ميدان التغير ، ليس فقط على مستوى « الحالات » ، وانما على مستوى البنى . فكل محاولة اكتشاف لحالات استقرار هي ، بالنسبة للمؤرخ ، محاولة ايديولوجية ، مؤسسة على القلق من التغير . اننا لا نقدر على وقف التغير : فالناس في المجتمع ، نستبعد من بينهم الجماعات التي في طريق الانقراض ، لا يعيشون كما في العصور السابقة على التاريخ ، ونحت كلمة السابق على التاريخ يدل على ان لمفهوم التاريخ تاريخا اقل بساطة من المفهوم الذي يعطيه التوسير . فستة آلاف سنة على الاكثر تؤلف « ازمنة التاريخ » ، وبضع قرون تؤلف آفاقنا المألوفة ، وقرنان او ثلاثة تؤلف اقتصادنا وعلمنا . و « المدة الطويلة » ليست طويلة جدا ؛ واللغز بين هذه المدة و « الحدث » ، هو الزمان الوسط . حول كل هذا ، يوافق التوسير ان « المؤرخين بدأوا بطرح بعض المسائل » و « بطريقة مميزة جدا » ؛ لكنهم يقول ، يكتفون ، بملاحظة وجود ازمنة طويلة ، ووسطى وقصيرة ، ويكتفون بالاشارة الى تداخلها الناتج عن تلاقيها ، ولا يقولون انها نتاج الكل الذي يحكمها : نمط الانتاج . فهل تكفي عشرة اسطر من النقد ، فيها ثلاثة اسماء بين هلالين (فيبفر ، لابروس ، بروديل) ، هل تكفي لتحديد موقع « التطبيق التاريخي » المعاصر ١ ــ تجاه الزمان التاريخي ، ٢ ــ تجاه ماركس ؟

لدي انطباع ، اذا صدق ، ان التوسير لم يأت على ذكر هؤلاء الاعلام الثلاثة الا لانه واقع في حيرة ؛ فالنقد الذي كتبه موجه الى كـل عمل المؤرخين، من الاوائل الى مجموع المؤرخين الاحياء تقريبا .

لكن هذا الموقف له ما يبرره ؛ انه يوحي ببحث عظيم : ما هو ــ ونود لو نعرف ــ في ثقافة الطبقات وفي ثقافة الشعوب ، ومن خلال التاريخ الاكاديمي والاعمال المتلفزة ، ما هو مكان ، ما يسميه التوسير بروعة ، « سلسلة اللقطات الموقفة في الاخبار الرسمية ، التي تصور الجانب المشرق من النظام والمجتمع ، اي تصور القناع الذي يستر ضميرهما القلق » .

ينبغي اجراء تحقيق عال ، وينبغي القيام باستقصاء آخر ــ اكثر صعوبة ــ حول ساحة « التاريخ الصحيح » واماكن انشائه ، هذا لو توصلنا الى تعريف هذا التاريخ والى ايجاده

في حيز التطبيق . حول هذه النقطة تختلف تطلعاتنا عن تطلعات لويس التوسير حول مسالة بناء الزمان التاريخي ، وحول بنائه بالاتجاه الذي حدده ماركس . وعند الحديث عن المؤرخين الثلاثة الذين اورد اسماءهم التوسير ، سوف نورد كل هذا ، ونذكر تجربتنا الخاصة ؛ مع العلم اننا نعي تماما تقصيرنا في هذه المحاولة امام ابعاد السؤالين المطروحين : ماذا كان الدور التاريخي للتاريخ وما هو الان هذا الدور كايديولوجية ؟ ما هو ، وماذا يمكن ان يصير دور التاريخ كعلم ؟

أ ـ ميشال فوكو او لوسيان فيبفر ؟ ازمنة المعرفة .

الممارسة العملية الوحيدة لكتابة التاريخ التي اوحت لالتوسير صفحة بناءة هي ممارسة ميشال فوكو الذي اكتشف «التاريخ الصحيح» ، التاريخ الذي لا تمكن قراءته في الاستمرار الايديولوجي لزمان خطي ، بل ينبغي ان نفصله عن « الزمانيات غير الموقعة مطلقا » وعن « علوم المنطق الجديدة » ، باختصار ينبغي ان نفصله عن عمل غير تجريدي وندخله في التجريد ؛ ميشال فوكو اذن استطاع بناء موضوع التاريخ، بعد توحيده ، ومن هذا الواقع استطاع بناء مفهوم لتاريخه .

اني مستعد ان اقاسم التوسير حماسه ، اذا كان ، عندما كتب هذه الاسطر ، لم يتعرف من مؤلفات فوكو سوى كتابين : تاريخ الجنون وولادة الطب التطبيقي . اذا تطلب كل « تحصيل ثقافي » من هذا النوع « زمانا خاصا » فأين يصير زمان الكل ؟ منذ قراءتي لفوكو الاول شعرت بقلق « الاحتجاز » ، الذي يتناسب مع الموضوع ويرد ايضا الى اقتطاعه . كنت اظن ان عدم الرضى هذا ناتج عن كوني ماركسيا .

مذ ذاك ، عمم فوكو في كتب ضخمة طريقة تسمح باظهار عيوبه وستر فضائله . هذه الطريقة تقوم في البداية على فرضيات استبدادية ، وتاتي فيما بعد طريقة التبيان ، وفي النقاط التي نجد فيها بعض الوضوح نكتشف ان التواريخ مختلفة ، والنصوص مهزوزة ، والحماقات كبيرة ، الى حد تجعلنا نعتقد انها مقصودة ، والتفسيرات التاريخية المعكوسة متكاثرة (مقولة مخيفة) . وبعد اماطة اللثام عن épistèmê خصوصا ؛ نرى فوكو مستعدا دوما ، ليس الى استبدال تصوراته التي بناها وانما لعبة الصور التي ابتدعها (ونهنئه على ذلك) . وعندما يحدثنا التوسير عن ميشليه ، فانه يتحدث عن« هذيانه » الذي لا يساوي ـ بالطبع ـ عبقرية فوكو . لكن المؤرخ اذا اراد ان يختار بين نوعين من الهذيان ، فانه سيؤثر ، في اختياره ميشليه على فوكو .

ونتساءل الان عن موضع لوسيان فيبفر ، الذي ظهر بعد ماركس ؛ عن موضعه في التصنيف الالتوسيري ؟ فهل يضعه بين المؤرخين الذين يجمعون « الازمنة الخطية » غير المتوافقة مع مجمل التاريخ ؟ لا شيء يدل على ذلك . هل يضعه بين محركي اللقطات الرسمية الرائعة ؟ من لم تستهوه اللقطات !؟ لكن من ، اكثر منه ، عمل على تقويضها ؟ واذا احسنا العد ، فاين نجد « الزمانيات غير المتوقعة » و « نقائض التاريخ التجريبي » و « الموضوعات التاريخية

الموحدة » ، في اية مؤلفات نجدها افضل من مؤلفاته ؟ وهل « العدة الذهنية » لا تفيد في « انتاج المعارف » ؟

ما دام التوسير يكتب عن التاريخ فلماذا لا يذكر عرضا ، بين الهجوم على ميشليه ومديح فوكو ، لماذا لا يذكر لوسيان فيبفر بين اولئك « الذين بدأوا يطرحون على انفسهم الاسئلة » ؛ اوليس في هذا الذكر تلميح الى سمة عصرنا الذي يهتم بالبحوث المقتضبة ، ولا يرى فيها واحدنا سوى لغة واحدة ، لغة تكوّن ثقافته . وليس عرضا ان نسبغ على الماضي صفة منتج الثقافات المنفلقة ، انما قد يكون مناسبا ان نبحث عن عهود ازمات تملك ، بصفة مشتركة ، مثل هذه الحواجز .

فالقرن السادس عشر ، القرن الذي عاش فيه فيبفر لم يكن منفلقا : فكل من لوثر وليبفر ومارغريت ورابيليه وباريه يظهر ضمن الحدود الصحيحة التي فرضها تماسك الكل « المتحدد » لكن هذا الكل يتحرك . « ولا يمكن اطلاق حكم على عهد الثورة بناء على الوعي الذي تملكه عن نفسها » . ويجب على المؤرخ ان يبني حكمه على نفي ايديولوجية عصره وايديولوجية اسياده . واذا استطاع ذلك فانه يكون قد اعاد من جديد بناء مجتمع القرن السادس عشر في كل مستوياته ، واستطاع ان يحتفظ بها «حاضرة» في كل بحثه العيني ، انما اللاتجريبي ، لان هذا البحث ينظمه (يستسمه) بنضاله من اجل الاشكالية ضد النظرة الوضعية القائمة على التاريخ ، ونضاله من اجل الواقع العظيم ضد الواقع المنتظم ، ومن اجل الدقة الصحيحة ضد المعرفة الخاطئة . هذا النضال له غالبا . . الدوي ذاته الذي كان لمزاج ماركس السيء .

هكذا يبرز « التاريخ الصحيح » من الممارسة العملية ومن النقد ، وليس من « دقة » زائفة وانما من صحة الآراء التي يغيب عنها كل تقيض للمعاني . لم يقل يوما لوسيان فيبفر عن نفسه : انه منظر او ماركسي ، لكن ليس هو الذي حجز ماركس ضمن حدود القرن التاسع عشر (كما فعل فوكو في كتابه الكلمات والاشياء) .

ب : البنية والمصادفة : ازمنة لابروس

ان صلة القربى الواضحة التي تربط ارنست لابروس بالفكر الماركسي لم تدفع التوسير الى افراد مكان له على حدة . ويظهر ان نقده له استهدف كل التاريخ ـ المصادفة. والحال انه لم يوفق في هذا النقد ، الذي يتناسى فيه الرعيل الكبير ، من ثيكو الى كوندراتيف ، ومن مور الى اكيرمان ، ومن ليفاسير الى هاملتون (دون ان ننسى سيمياند ، اذا اردنا ان نبقى مخلصين للناطقين بالفرنسية) ، الرعيل الذي ادعى انه كشف ، عن طريق معاينة المؤشرات ، الروابط بين الدورات الاقتصادية والنمو ، بين ازمنة الطبيعة والاقتصاد وازمنة التاريخ : انها المشكلة الصحيحة المطروحة .

فهل ذلك ناتج عن الزمان « الدارج » ام عن « الكل » الماركسي وعن « نمط الانتاج » ؟ اننا نصل هنا الى الصعوبة الحقيقية .

قد يصدف ان يجعل التاريخ بالمصادفة ، وذلك عن طريق عرض ، او تفسير متسرع او تعميم مدرسي مبتذل ، ان يجعل من التاريخ نتاج الزمان (وهذا لا يعني اي شيء) وليس من الزمان (اي من توزيعه غير المتجانس ومن تمييزه التفاضلي) نتاج التاريخ (اي نتاج حركة الروابط الاجتماعية داخل البنى) . ولقد سبق ان كتب بوريس بورتشنف نقدا ـ ماركسيا ـ حول هذا الموضوع دار خطأ حول عمل لابروس . فالروابط اذن بين المعالجة الصدفية والمعالجة الماركسية للتاريخ تحتاج الى من يدقق فيها .

وماركس بالذات يقدم لنا يد العون في هذا المجال . فطريقته في اتخاذ المواقف بالنسبة للازدهار المفاجيء للاعوام ١٨٥٠ـ١٨٦٠ («هذا المجتمع يظهر انه دخل في مرحلة جديدة من النمو بعد اكتشاف مناجم الذهب في كاليفورنيا ...») والآمال التي يتقاسمها مع انجلز بعد كل ازمة رأسمالية (بساطة مفقورة لرجل الاعمال) ، والتلميحات المتكررة التي اطلقها عن الازدهار الاقتصادي الذي يستخدم ، بعد الاكتشافات ، كواجهة للمجتمعات البرجوازية ، والاهتمام الذي اولاه لكتاب توك « تاريخ الاسعار » ، واللوم الذي وجهه الى هيوم لانه يعالج ابحاثه دون الاعتماد على اسس احصائية عن الاقتصاد النقدي القديم ، واخيرا التحليل المنظم (المستم) عن « الدورة الاقتصادية » ، الاكثر « حداثة » مما نظن غالبا ، كل هذا يمنعنا من وضع ماركس في مقابل التاريخ بالمصادفة ، ويمنعنا ايضا من ان نرى في هذا التاريخ جدة بالنسبة لماركس . لكن ما يمكن ان نضعه بمواجهة ماركس هو الاسس النظرية الكامنة في التيارات المعتمدة على الظروف والنتائج التاريخية المتسرعة غالبا عن مختلف هذه المذاهب .

وينبغي الانطلاق من نظرة تصورية دقيقة لمراقبة الايقاعات الواقعية للنشاط الاقتصادي . لقد لاحظنا هنا اسعارا اسمية ، وهناك اسعارا نقدية ؛ هنا حجم الانتاج وهناك اسعار البورصة؛ هنا الحد الطويل الاجل ، هناك الحد القصير الاجل دون ان نتساءل ما فيه الكفاية عن المؤشر وعن الموضوع ، ودون ان نتساءل عن النظرية التي تربط الموضوع بالمؤشر . ولقد وجهت اللوم، منذ مدة طويلة الى هاميلتون لكونه خلط ، في الحد الطويل الاجل ، بين تكوّن راس المال والمسافة بين الاسعار الاسمية والاجور الموحدة (هذا لا يعني ان ماركس كان يجهل مقولة «ارباح التضخم») . ان مفهوما ما او قياسا ما لا يصلحان الا لعصر ما ، ولا اقبل دائما الاستمرار، رغم مارزويسكي (او فوراستيه) ، في البحث عن تعادل في الدخل بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٧٠٠ . واخيرا اقول : اننا ، اذا الغينا حركة لاجل افراد حركة اخرى منها، قد نصل الى خلق سراب احصائي . وهناك ايضا كمائن منصوبة في « البناء » .

لهذا السبب يجب ان تخضع الحركات الظرفية الكلاسيكية للنقاش ، ويكفي ان نقرا امبرت حتى نصل الى قياس افلاسنا النظري ، امام دورة كوندراتيف . فنحن لم نستطع الهيمنة على الزمان الوسط ـ وتشهد على ذلك الازمة النقدية ـ في حين ان الراسمالية استطاعت ، منذ فشل تجريبية هارفرد ، ان تمسك بالدورة ضمعقدية (ضمن عقد من الاعوام) . وقد ادار بعضهم ، سابقا ، ظهره لهذه الدورة . لكن هذه الدورة لكونها زمانا اقتصاديا طويل الاجل في

عملية الانتاج ، فانها تشكل جزءا من الزمان التاريخي الذي يقابلها . والمؤرخ لن يستطيع الخروج من سرداب الظروف .

واذا اردنا الاستهداء بماركس ، فلن يعتمد على التوسير ، لانه لا يساعدنا دائما بصدق ، اذ التخلي عن كلمة « تنوعات » وابدالها بكلمة « تغيرات » ، واخذ كلمة « انحباك » محل كلمة « تداخل » هو لعب على الالفاظ اذا لم يؤيد بالامثلة ؛ واذا لم نجد ، في راس المال ، الا الازمنة الاقتصادية ، فاين اذن نجد « الزمانيات التفاضلية » للمستويات الاخرى ؟

انه يسبقنا الى القول :

« علينا ان ننظر مليا الى هذه الفروقات بين البنى الزمانية وكانها ، وكانها فقط ، مؤشرات موضوعية لطريقة تمفصل مختلف عناصر مختلف البنى في بنية الكل بمجموعها ... ويجب علينا ان نجد ، في وجدة البنية المركبة للكل ، مفهوم ما يسمى تاجيل ، تقدم ، بقاء ، لا مساواة النمو المتواجدة في بنية الحاضر التاريخي : حاضر المصادفة » .

ونسال : الم تصبح البنية ـ المصادفة ، في ممارسة المؤرخين ، خطة ـ نموذجا لا تضمن شيئا بذاته وانما تبعد عن التجريبية الكمية مثلما تبعد عن « اللقطات الرائعة » التقليدية .

والحال ان هذا « القطع » بين الاقتصادية الظرفية عند سيمياند ، والظرفية البنيوية الاقرب الى ماركس ، والتي نعرف اين مكانها : انه مؤلف ارنست لابروس ؛ هل هذا القطع يفيدنا عن « الزمانيات » ؟

لو جعلنا التوسير يقول : الثورة الفرنسية خرجت من « التقاء » بين زمان طويل ، الازدهار الاقتصادي في القرن الثامن عشر ، وزمان وسط ، الانخفاض في الدورات الاقتصادية للاعوام ١٧٧٤ ـ ١٧٨٨ ، وزمان قصير ، ازمة ارتفاع الاسعار في ١٨٨٩ التي بلغت اوجها مع انتهاء الموسم في تموز ؛ لو جعلناه يقول ذلك ؛ لتراءى ان التبيان الاوالي يتطلب ، من اجل ترابط الاسباب ، لعبة ازمنة خطية بسيطة . لكن هل الكلام يدور حول هذا ؟

في الواقع ، ان « الدورة القصيرة » الخاضعة احصائيا للمراقبة ، والتي تسير ايقاعيا الواقع الاقتصادي والاجتماعي للقرن الثامن عشر في فرنسا ، هذه الدورة هي دورة نمط الانتاج الاقطاعي الاصلية حيث : ١ ـ قاعدة الانتاج كانت وما تزال قاعدة زراعية ، ٢ ـ وتقنية الاساس الانتاجية لم تكن قد هيمنت بعد على دورة الانتاج ، ٣ ـ وعمليات الاقتطاع من دخل المنتجين لم تكن قد نظمت على اساس الانتاج ، ٤ ـ والصدقات وفرض الضرائب كان يجب ان تضع حدا ، في السنة السيئة انتاجيا ، للبؤس الصارخ .

لكن هذا « الايقاع الحركي » السابق على الراسمالية كان يتعايش ، منذ القرن الثامن عشر ، مع ايقاعات اخرى ، وان لم تكن بعد قد اصبحت نموذج نمط الانتاج المستقبلي (كما اصبحت «الدورة الصناعية») . هذه الايقاعات ساهمت وهيأت للنمط الجديد : ١ ـ حقبة طويلة من التراكم الاولي للراسمال النقدي عن طريق الاستعمار ، مباشرة او مداورة ، هذا التراكم خلق

برجوازية تملك نقدا وبرجز قسما من الاشراف. ٢ ـ احتمالات الجمود الاقتصادي ، في المدى الوسط ، (ازمات المنافذ وانخفاض الاسعار) الذي يحزن ويغضب عددا متزايدا من المزارعين والمالكين ، والمقاولين الذين يدخل انتاجهم في الدورة التجارية ، هذه الاحتمالات للجمود الاقتصادي اصبحت « سلعا » : كم من الطبقات اصبحت تطالب بالمساواة في الحقوق وبحرية السوق في نهاية العهود الاقطاعية . ٣ ـ واخيرا ، وفي المدى القصير ، ادى تفاقم « ازمة النموذج القديم » التي كانت اقل ضراوةمن اشتداد الازمات في اوقات المجاعة ، وحيث المضاربة حول ندرة بعض السلع لم يكن يردعهافرض ضرائب حكومية ، ولا اعادة التوزيع من قبل رجال الدين ، هذا التفاقم ادى الى افقار الكثيرين ، وحوّل فئة المنتجين المستقلين الى كادحين ، مما جعل الفلاح الفقير يقف ضد الاقتطاع الاقطاعي والاخذ الملكي من غلته ، ويقف ضد حرية السوق .

هذا التلاقي من « الزمانيات النوعية » ادى ، في تموز ـ آب ١٧٨٩ ، الى « الحدث » الذي هز البنية القانونية والسياسية للمجتمع ، فأي مثل افضل من هذا نطلب عن « انحبلك الزمان » « كسياق لنمو نمط الانتاج » لا بل كسياق للانتقال من نمط الى آخر ؟

انا اعرف جيدا ان « التوسير » المهتم ـ بحكم وظيفته ـ بازمنة العلوم والفلسفة ، يهتم اكثر ايضا ـ بحكم قلقه المشروع امام الراهن ـ بالكلمات « تأجيل » ، « تقدم » ، « بقاء » ، « تخلف » . وبوضعه امام هذه الكلمات ، في تعريفه « المصادفة » الكلمة « المزعومة او المسماة » التي تدل على السخرية ، فانه يكون اراد الاشارة الى السخف (والخطر الايديولوجي) لهذه المصطلحات التي تظهر ، لو افترضنا النماذج والاهداف ، وكأنها توقيت S.N.C.F. فكم من الرسوم البيانية المستخدمة في الاحصائيات السنوية تؤكد نظرته ، حيث نرى بعض البلدان يركب الريح والبعض الآخر يركب القطار البطيء، ذلك يكشفه ، بالدرجة الاولى ، على الرسم البياني خط معدلات الاستثمار بالدولارات ، او يكشفه عدد المجلات العلمية المطبوعة .

هذا النقد الصائب للثرثرة اللفظية ، ثرثرة المنشورات الاقتصادية والطبقات المهيمنة ولبعض المعايير الكمية ينبغي الا يؤدي الى نسيان المباديء الماركسية الجوهرية : ١ ـ اسبقية العامل التقني ـ الاقتصادي التركيبي في انتاجية العمل. ٢ ـ ضرورة التكميم (جعل كمية للشيء) الخلاص من عمليات الوصف المبهمة . ٣ ـ الواقع الكبير الذي يتشكل من التفاوت في النمو المادي . لقد احتفظ ماركس دائما « حاضرا » في ذهنه تقدم انكلترا والاعيب الولايات المتحدة ، واحتفظ لينين بمفهوم « النمو المتفاوت » . فلا يكفي اذن ان ندين الزمان الخطي ؛ بل يجب ان نعرف كيف نخرج منه .

ولنفرض ان هناك اختلالا بين نموذج مؤسسة ، واسلوب فكر ، ووضع اقتصادي، واخلاقية اجتماعية وبين نمط الانتاج السائد (هناك كثير من الفرضيات النظرية) . فهل نقول : هناك « تقدم » « تأجيل » ، « بقاء » ، « ايقاع مستقل » في « الاخلاقيات » ، و « الاوضاع » ،

و « الافكار » ...؟ اوليس من الافضل القول : الى اي حد نمط الانتاج هذا ، الذي افترضناه سائدا ، يتوافق في عمله مع نموذجه ؟ وفي اي اماكن ؟ وفي اي وقت ؟ وفي اي قطاعات هو كلية فعالة (واذا كان في طور التكون ، فهل يكون كلية فعالة ؛ واذا انهدمت بنيته ، فهل يبقى ايضا هذه الكلية ؟)

نحن هكذا نفهم « المصادفة » بالمعنى الكامل للكلمة (وليس بالمعنى « الارصادي » الذي يعطيه سيمياند) ، وقد افدنا في هذا المجال من عدة « ازمنة نوعية » . ففي ابحاثي في اسبانيا كشفت عن التضادات البنيوية انطلاقا من نوعية الايقاعات الاقتصادية . ففي كاتلوني ، المساحة الصغيرة ، توصلت الى تمييز ثلاثة ايقاعات في عملية تبدل نمط الانتاج . وفي ازمة المعيشة للعام ١٧٦٦ وجدت ان العصاة والكهنة والمحرضين الذين كانوا ينظمون عمليات فرض الضرائب الوحشية ، وجدت انهم يتمسكون بالمفهوم الذي كان سائدا في القرن الثاني عشر عن الحقوق والاخلاق والملكية ، بينما وجدت ان رسائل اصفر موظف حول حرية المبادرة او حقيقة الاسعار تستعمل لغة صمويلسون . وهكذا نرى هنا ان نوعية الزمان هي نوعية طبقية . ومراقبة « الدورة الصناعية » لا تقل فائدة في التدليل على ذلك . فالدورة الصناعية تختفي من الاقتصاد الاشتراكي ؛ بينما بطء تحول التقنيات الزراعية يحافظ طويلا على « الدورة القديمة » . لكن كل تصحيح « منظم » للسوق يؤدي الى ظهور « الدورة الصناعية » من جديد ، والدليل ظهور التضخم . وعندما تخف الدورة نفسها في الراسمالية ، فان ذلك ناتج عن كون الراسمالية قد ابتعدت عن نموذجها . ويمكن ان نكشف عن الزرع القطاعي للتحولات ، والزرع الطبقي للبنى الفوقية ، والزرع الحيزي « للكليات » بواسطة مزيد من « المؤشرات الموضوعية » .

ث ـ البنية والديمومة الطويلة : ازمنة فرناند بروديل

اسم المؤرخ الثالث الذي يذكره « التوسير » كان يفرض نفسه ، وذلك عن طريق مقال مشهور جدا ، لكن هذا المقال كان ـ دون شك ـ اساس خطئه . وعندما ارتأى فرناند بروديل ان يبدأ التنظير ، صاح الفيلسوف : ها قد بدأ بطرح اسئلة . لكن لا ! في العام ١٩٥٨ بدأ بطرح الاسئلة على الآخرين ، الذين ازعجوه ، ان لم يكونوا اغاظوه بعدم مبالاتهم بتجديد المؤرخين !

« لا تتحدث وسائل الاعلام جيدا عن العلوم الاجتماعية الاخرى ، وهي تتجاهل اتجاهها ، كما تتجاهل في الوقت نفسه اعمال المؤرخين ؛ هذه الاعمال التي هي مظهر من الواقع الاجتماعي ؛ وقد جعل التاريخ من نفسه خادما صالحة لهذا الواقع ، ان لم يكن بائعة حاذقة : هذه الديمومة الاجتماعية ، هذه الازمنة المتعددة والمتناقضة من حياة الناس ... سبب اضافي حتى نسجل بقوة ... اهمية وفائدة التاريخ او بالاحرى اهمية وفائدة ديالكتيك الديمومة كما يستخلص من المهنة ومن ملاحظة المؤرخ المتكررة ... » .

مهنة ، ملاحظة ، اعمال ، خادم ، بائعة ... هذه الكلمات لم تعجب المنظر . واسجل ايضا العبارات التي دفعت المنظر الى تصنيف بروديل بين العبيد الذين لم يتخلصوا جيدا من

الزمان الخطي : مجموع الايام ، « مستظهر » المصادفة ، دوران الارض ، الزمان ـ القياس ، الزمان المتماهي مع ذاته ، وبصيغة الجمع الازمنة التي تندمج دون صعوبة بعد قياسها بالمقياس نفسه ؛ الكل المواجه لزمان باشيلار السوسيولوجي . لكن ، بعد هذا الاصرار ، هل من الصعب ان نرى بداية نقد ، وميض تهكم ؟

في سنة ١٩٥٨ تساءل بروديل عن مصير مساهمته الشخصية بهذه المعرفة: الزمان الطويل « هندسة التاريخ » التي فهمت وكأنها فرض المكان على الزمان .

بعد ان سخر « التوسير » ضمنا من « مستظهر » المصادفة ، خشي ان يرى فيها عودة الى « الحدث » . فلابروس انتقل في العام ١٩٣٣ من « القرن الثامن عشر الطويل » الى الواجهة في العام ١٩٤٣ ، ومن « الدورة الدائرةعلى نفسها » السابقة على الثورة ، ثم في العام ١٩٤٨ الى الصورة المصغرة المشرقة عن الثوراتالتي حصلت في « الزمان القصير » : ١٧٨٩ ، ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ . وهذا ما سبب له مضايقاتاصدقائه ، وجعلهم يسألون عن « اسرار » المهنة، وعن المؤرخ « المخرج » . اما بروديل فانه يعتبر ان المؤرخ يجب ان يضع نفسه فوق « الخبر الرنان » ؛ واذا قلنا له : ان المهنة تقضي بوضع الحدث في دينامية البنى ، فانه يقول : اننا اذا اردنا فعل ذلك ، فاننا نصل دائما الى التضحية بالبنية على حساب الحدث .

ولم يبد بروديل كبير اهتمام « بالزمان الطويل » ، بل تجاوزه ، واحل محله « انتروبولوجيا » تفتش عن استمراريتها في المنطق البنيوي ، منطق « الذرات » السوسيولوجية، وفيه يجد الاقتصاديون فضائل الرياضيات الكيفية ، رياضيات « الاتصال » ، واستعمال بروديل « للكلمات الاخيرة » كان يهدف من ورائه الافتتان والتضليل . هذه الاشياء الجديدة راحت في اتجاهها ، اتجاه مقاومةالتغييرات . لكنه احب مهنته . والمؤرخ يقبل برضى « الزمان الطويل » . واذا لم يكن لديه زمان ابدا فانه صائر الى الاختفاء .

لهذا اقترح ان يسمي « بنية » :

« دون شك ، انها عملية تجميع واسلوب بناء ، لكنها ايضا واقع يستهلكه الزمن ، وينقله ببطء » .

لكن « التوسير » المنظر يستمر بالاستهزاء والاستخفاف . والكلمات « دون شك » و « ايضا » لا معنى محددا لها . ومهما يكن الواقع ، فالزمن لا يستنفده ، وانما « شيء ما » هو الذي يستنفد تبعا للوقائع . وهذا « الشيء ما » هو المشكلة .

لكن اذا استمر واقع اكثر من غيره ، فانه يغطي الثاني ويمجده . وكلمة « غطاء » يتمسك بها بروديل ، ويعطيها معناها الرياضي ، للاشارة الى بنائه « الزمان الطويل » على ما تفرضه الاحوال الجغرافية والبيولوجية ، وعجز التقنيات ؛ هذا الزمان الذي ضمنه، مشيرا الى فوكو ، « الاكراهات الروحية » و «الاطر الذهنية » التيهي سجون طويلة الامد .

فهل يمكن ان نهمل تعيين موضع هذه المقترحات بالنسبة لماركس ، في حين ان بروديل كان

يرجع صراحة الى ماركس ، ويعتبره الخالق الاول « للنماذج التاريخية » ، ويشير الى القطاعات حيث حاول ان يتبع ، ان لم يكن خطها فعلى الاقل مثلها ؟ طبعا الرجوع الى فيلسوف لا يقنع ، لكن التاريخ الماركسي عليه ان يهتم بالمشاكل التي طرحها فرناند بروديل في مؤلفه ومقاله الا وهي: الطبيعة ، المكان ، البنى المقاومة ، البنى غير التاريخية ـ اذا وجدت ـ ، فماذا يفعل المؤرخ بهذه المشاكل ؟

١ ـ اولا : الطبيعة ، في النص الوحيد الذي يمكن ان يعتبر مشروع دراسة للتاريخ ماركس يذكر ، بطبيعة الحال ، ان :

« نقطة الانطلاق ، هي العوامل الطبيعية ، ذاتيا وموضوعيا »

ويشير تعريفه الاساسي للانتاجية ايضا الى « الظروف الطبيعية » . اذ لا يعقل ان يبخس الديالكتيك الانسان ـ الطبيعة قدر « الظروف الطبيعية » .

وبمواجهة هذه الظروف ينبغي ان نضع فقط الصناعة (ثم العلم) ، وبين انتصاري هذين، الصناعة والعلم ، تضع الحدود المعينة أطر عملية الانتاج .

اذن التفكير جغرافيا بالتاريخ لا يخالف الماركسية ، لكن من الافضل ـ ماركسيا ـ ان تفكر بالجغرافيا تاريخيا . فأين نجد ، في « الاستمرارية » ، الاقطاب حيث يمارس الانسان نشاطه بفعالية ؟ حوض المتوسط يوفر منها ، لكن الصحاري والجبال « تحجبها » انه « موضوع تاريخ » (ديالكتيكي) جميل يعرض للتحقيق والبناء وقد غاب عن بال « التوسير » والا كان ناقشه .

٢ ـ نصل الى المكان الذي هو ايضا موضوع معروض للبناء . ولقد نشأت حول هذا الموضوع نظريات ثم زيد عليها وحسنت ، لكن «التوسير» لم يتنبه الى هذه النظريات بل « بروديل » ، وهناك محاولات قديمة جرت من قبل علماء الجغرافيا ، وعلماء الاقتصاد ، وعلماء المنطق للتدقيق في هذا الموضوع ، وقد كانت احيانا محاولات كاريكاتورية . فالناس والقرى والمدن والحقول والمصانع لم تقم ولم تنشأ « كيفما اتفق » ، بل علينا ان نستخلص من هذا الانشاء منطقا . وهذا قد يوحي بأعمال كثيرة رياضية وبيانية وخرائطية ، ولا يستهان بأي عمل . لكن المؤرخ اذا توصل الى استخلاص بعض الدروس منها ؛ فان دوره لا يتوقف هنا ، بل عليه ان يتوصل الى اعطاء دروس هو ايضا .

والمهمة في الغد ستكون تنظيم المكان ليصبح في خدمة الانسان ، والتفكير « بجغرافية ارادية » ونستطيع ايضا ان نتصور رأسمالية جديدة ، في مكان جديد ، تقام دون خطة شاملة وفقا لمنطقها الخاص . وهذا هو حال الولايات المتحدة (وقد اشار ماركس غالبا الى ذلك) . المد قوي ونحن على وشك رؤيته مخيفا الى حد يصبح معه « علم البيئة » علما روحانيا .

لكن المشكلة في البلدان القديمة هي اكثر تعقيدا ، فالتاريخ ليس فقط انحباك للازمنة بل

هو ايضا انحباك للامكنة . فالمنطق السائد في قرية بريتون ليس هو منطق قرية نورينبرغ ، ولا المنطق السائد في مانهاتن . القرن التاسع عشر شق بطن باريس القرون الوسطى فامتلأ الماريه بالاقذار . وانقذ القرن العشرون الماريه ليهدم الهول . وقضت برشلونه خمسة قرون للخروج من اسوارها ، اوجدت خطة سيردا ، لكنها عملت على تشويه الخطة هذه حالما رات النور . والمدينة الاميركية تحمل بعض انواع الامراض السرطانية وضفتا حوض البحر الابيض المتوسط ، اللتان اصبحتا مسرح نزهات ، تتأرجحان بين الخيمة وناطحة السحاب . وتهدف خطة فيديل الى تحويل ثلثي اراضي فرنسا المزروعة الى حديقة متعة . نعم ؛ ان الديمومة الطويلة ليست من هذا العالم .

لكن المؤرخ للحظر الريفي او للواقع المدني يتيه في المعطيات السابقة على التاريخ او في علم النفس الجماعي ؛ واذا استطاع المكان ان ينجو من ايدي المحرك الاول ، فانه لن ينجو من ايدي عالم الاجتماع التجريبي او من ايدي التكنوقراطي .

ان مفهوم المكان ، الذي انفصل عن مفهوم الزمان ، يخدم بشكل سيء البلدان القديمة ، حيث كل مرحلة انتاجية وكل نظام اجتماعي له مدنه وحقوله ، قصوره واكواخه ، وحيث كل كلية تاريخية تقطن في تراث كلية اخرى . وتاريخ صحيح، تاريخ يضع الميزانيات ويبين الاواليات، يمكن ان يساهم في ايجاد ـ وهذه المرة بالمعنى العيني ـ المركّب فكر بين الماضي والمستقبل . ولقد احرزت الاشتراكية بعض النجاحات في هذا الميدان . ونحب ان نعرف اذا كانت هذه النجاحات تدين ، اذا كانت تدين بشيء ، للمفهوم الماركسي عن هذا المركب Combinaison .

٣ ـ الزمان التاريخي وصراعات الفئات تتمازج هي ايضا بطريقة اخرى . فماركس وانجلز خلقا حول فكرهما ابهاما كبيرا ، بجعلهما كلمة تاريخ وكلمة صراع الطبقات متماثلتين ، حتى ظن النقاد انهما يرفضان الاخذ بالاسس الاثنية للتنظيمات السياسية . لكن هذا الابهام قد افاد في البداية اذ استطاع ان يقلب مفهوم التاريخ القائم ايديولوجيا على قوة الملوك ، وعلى الحروب بين الامم راسا على عقب .

لكن في الرسائل المتبادلة بين ماركس وانجلز ، وفي المقالات الصحافية التي كتباها ظهرت الكلمات : الالمان ، الفرنسيون ، الانكليز ، الاتراك ، الروس ؛ الى جانب كلمات البروليتاريين ، والبرجوازيين حتى ظن ان هذا تخل عن النظرية ولم يكن كذلك . فالتناقضات بين الطبقات هي محرك التاريخ ، كما ان الصناعة والاقتصاد هما في اصل هذه التناقضات . انما هذه «النقطة الاخيرة» تظهر من خلال وقائع اخرى . وفي « نقاط يجب الا تنسى » من « المقدمة » المنشورة في العام ١٨٥٧ نرى ان اول كلمة هي :الحرب ، والكلمات الاخيرة هي : اقوام واجناس ... وتظهر القوميات وما فوق القوميات ، والتيارات القومية الساحرة ، والتيارات القومية الثورية ، والدول المتجمعة ضد المطالبات الاثنية ،ومقاومة الاستقلال النقدي ذي العلائق الاقتصادية المتعددة الجنسيات ؛ تظهر كلها القرن العشرين قرنا جديدا ، له حساسية القرن

الاول نفسه على الاقل ، ان لم يكن اكثر ، تجاه وجود او ضرورة وجود التشكيلات السياسية التي تحيط بمستويات الوعي الفئوي . وفي هذا المضمار ايضا تقترح الماركسية نظرية صاغها بحزم ستالين في سنة ١٩١٣ ، وهي مبنية على « الازمنة التفاضلية » المرتبطة بالمفهوم المركزي لنمط الانتاج (واضيف : والمرتبطة ايضا بالمفهوم الطبقي) .

ان التشكيلة السياسية النموذج المتوافقة مع الراسمالية التنافسية هي الدولة ـ الامة ـ السوق ، وعلى راس هذه التشكيلة الطبقة البرجوازية التي تتحقق انطلاقا من اطر اقطاعية ضيقة (المانيا ، ايطاليا) ، او تميل الى ان تتحقق على حساب الامبراطوريات الواسعة والمتنافرة (النمسا ، روسيا ، تركيا) ، لكن شرط هذا التحقق مربوط بالوجود المسبق « للجماعات المستقرة » استقرارا لا ازليا ، لكنها تاريخيا قدتكونت من عوامل جد مختلفة ، ومن زمن جد طويل . لكن الماركسية لا تعتبر ابدا ان هذه الجماعات غايات مطلقة او عوامل محددة ، بل اعتبرت انها اطر مطروحة ، ادوات معروضة على طبقة معينة لاجل تحسين حالتها . ولقد قدم لنا العالم الاقطاعي ـ باشكاله الخاصة ـ امثلة على ذلك . وقد مهدت مرحلة البرجوازيات المركنتيلية (فرنسا ، انكلترا) مباشرة للمرحلة القومية .

هذا التسليط للاضواء على الماضي يدفعنا الى ان نستوحي من المستقبل . فيمكن ان تتخذ طبقات اخرى كاساس لعملها ، جماعة مستقرة وتتحمل وجودها . ونجاح هذه الطبقات يرتبط بطاقتها على خلق نمط انتاج جديد ، ونرى على العكس ان الراسمالية تستنفد نفسها كاداة قومية . فروزالوكسمبورغ توقعت اتجاه الراسمالية ، على المدى الطويل ، الى انشاء صلات متعددة الجنسيات ، والى اقامة دول عظمى (وقد لامها لينين في حينه) . في يومنا هذا يتاكد هذا الاتجاه والبرجوازيات الوطنية لا تستطيع ان تقاومه . لكن الشعوب تقاوم ، انما في حدود ما يكون قد خلق عندها صراع الطبقات من اوضاع ثورية ، وعلى الاشتراكية اخيرا ان تضطلع ، في غمار تنظيم المساحات المتعددة الجنسيات وفي غمار تنظيم المساحات الاقتصادية ـ ان تضطلع بمهمة ايجاد التركيب (ماض ـ مستقبل) (اذا امكن علميا ، على قاعدة مفهوم واضح للتاريخ) . وكل شيء مرهون بأمانتها للنظرية في التحليل .

ان الديالكتيك المثلث الابعاد ، ١ ـ بين « زمان طويل » وزمان نوعي لنمط الانتاج . ٢ ـ بين الاماكن الصغيرة للاثنيات والاماكن الكبيرة الخاصة بالنشاط الحديث. ٣ ـ بين صراع طبقات ووعي فئوي ؛ هذا الديالكتيك قدم لي خدمة جلى في ابحاثي حول الماضي ، وانار لي طريق الحاضر ، فتحسرت على عدم رؤية هذا الديالكتيك مذكورا من قبل فرناند برودیل بصدد « الزمان الطويل » ، ولا مذكورا من قبل التوسير بصدد انحباك الازمنة النوعية . وهذا ما جعلني اكتشف ان النظرية الماركسية تحتجب دون شك اكثر مما تتغلغل في التاريخ الذي يصنع .

٤ ـ اود الان قول بضع كلمات حول البنى غير التاريخية . ان المؤرخ (وخاصة المؤرخ الماركسي) يداخله الشك بالمفهوم ؛ فكل شيء بالنسبة له يتغير ، ولا وجود لشيء لا يرتبط كليا ببنية شاملة هي ذاتها في تبدل .

واذا ارتضى الاخذ بمفاهيم « الزمان الطويل » و « الجماعة المستقرة » ، فلماذا لا يدمج بها ، عند الاقتضاء ، الشبكات المقاومة لاكثر البنى قدما ، بنى العائلة او الاساطير ؛ التي بنى منهجها علماء السلالات عندما اكتشفوها قريبةمـــن ينابيع صفائها . والمؤرخ يعترف لهؤلاء بالجميل . لكن ما يستوقفه هي درجات واشكال وادوار هذه الشبكات المقاومة في المجتمعات الصائرة الى تحول . مـــا يستوقفه هو دائما « انحباك الازمنة » .

لكن الجدال يتخذ طابعا آخر امام ادعائي البنيانية او المذاهب البنيانية التي لا يمكن تجنبها في مرحلة الاكتشافات ، لكن هذين الادعاءين بدأا يتضاءلان .

ا ـ استقلالية حقول البحث ؛ كل حقل ، لحرصه على التفسير الذاتي بواسطة بنـاه الداخلية الخاصة به ، يعلن ان كل رجوع الى ادخال حالات مدروسة في التاريخ هو رجوع غير مجد ، ولا فعال ، بل هو مخز ؛ والحال انه اذا اراد ان يكون له ، في الادب مثلا ، ردة فعل سارة ضد المعالجة التاريخية السطحية لهذا الادخال ، فان احتقار العمل الادبي كليا يترك هذا العمل غير مفهوم تماما . لقد حاولت تبيان ذلك في حالة سيرفانت .

ب ـ وقد يكون الادعاء « البنياني » الآخر شاملا : العلـــوم الانســـانية تتكـــون فـــي «انتروبولوجيا» واحدة ، انطلاقا من كل البنى القابلة للتكون ، وخاصة بنى الاتصالات المعتبرة بنى كاشفة للاواليات السيكولوجية والعقلية . فالمشروع بالذات ، بعد ان اهتدى الى الميتافيزيكا القديمة « للطبيعة الانسانية » ، يصبح مشروعا ايديولوجيا ، فهو يعرض درس المجتمعات انطلاقا من « ذراتها » قبل ان نعاين هذه الذرات على مستـوى الماكـرو ـ اقتصـادي والماكـرو ـ اجتماعي .

ان تمثل الروابط الاجتماعية « بلغة » ، وتمثل الروابط الاقتصادية « بتبادل الخيرات » (الذي يهمل الانتاج ، الرابط مـع الطبيعة) ينضمان الى « الانتروبولوجيا السـاذجة » للتبادل المتوازن . انها نظرية الاعيب ، في حين يتخذ العالم قرارات عقلية ، نظرية يبقى عليها ان تفسر لماذا يوجد خاسرون .

كل شيء ينطلق من الغموض الذي يحيط بعلم اللغة ، العلم الذي تجدد عن طريق الاكتشاف البنياني ؛ بعد فترة طويلة من عملية تأريخ خـاطئة . وندرك الان ان هـذه الاستقلالية ليست كاملة . واذا كان علم الدلالة التاريخي هو ميدانينبغي فك رموزه ، فان ذلك ينبغي ان يتم كدلالة في الكلمات ، وكتغيرات في الاشياء ؛ واذا كانت الحواجز اللغوية تفصل بين «الجماعات المستقرة» فلماذا تقاوم بعض هذه الجماعات والبعض الآخر اقل مقاومة ؟ نعم ؛ ان المسائل التي تهم المؤرخ هي المسائل التي لا تجيب عليها البنيانية .

ومن المستغرب التفكير بأن ماركس ، الذي كان عليه ان يفكر بالانتاج ، ظن انه يستنير بمقارنة الانتاج باللغة :

« لا جرم ان اللغات الاكثر تطورا تشـاطر اللغات الاقل تطورا بعض القوانين والخصـائص ،

لكن ما يشكل تطورها هو بالتحديد العناصر غير العامة التي لا تشارك بها غيرها من اللغات ؛ لهذا علينا ان نستخلص العناصر المعينة التي تؤثر في الانتاج عادة ، حتى لا يغيب عن نظرنا الفرق الجوهري بين العناصر اذا ما نظرنا اليها كوحدة : فالوحدة تنتج عن واقع كون الذات والانسانية والموضوع والطبيعة هي متماهية » .

لقد صدق باليبار عندما بيّن ان هذا النص لا يسمح ابدا بتمييز الفرق بين عمومية مفهوم وخاصية واقع ، وانما بتمييز مستويين من التجريد ، مستويين من الصلة بين المفاهيم في نظرية التاريخ ؛ لكن يجب الا يفضل اي من هذين المستويين على الآخر من اجل اقامة نظرية المعرفة . هذه الملاحظة هي جوهرية لوضع حد للنزاع بين التاريخ والبنيانية. ولنضف الى ذلك ان ماركس كان يحذر من كل دعوة الى « العموميات » ، على الاقل في مجال الاقتصاد ، تتناول الانسان او الطبيعة التي تدور بجنون في « فكر العامة » . ونجد غالبا الشيء المبتذل والتحصيل الحاصل في معاينة منطق الاشياء ؛ وقد نفيد احيانا من هذا . فينبغي اذن ان نتأكد ، تحت قناع العالم وتحت قناع الجاهل ان الفكر المبتذل لا يهذي .

الصعوبات الباقية على الطرقات المشرعة

لقد تعمدت ان اكون متفائلا في زمن كئيب . واردت ان اظهر تاريخا اقل تجردا مما يظنه المنظرون الماركسيون، اقل تجردا في البحث عن المطلق ، مطلق المعرفة (وهذا فيه قليل من الماركسية) .

ما اردت ان تقوم ابحاث حول ماركس دون الرجوع الكامل الى نظريته ، بل اردت ان يبادر المؤرخ الماركسي الى الاستخدام الممكن لكل ما يساعد ، في البحث التاريخي المعاصر ، يساعد على الامساك بكل ما هو اجتماعي ، وعلى التخلي عن الاقتراب من المظاهر الجزئية الموجودة في اجزاء الواقع .

واخيرا اردت الا يهمل شيء مما يمكن ان يخدم العلم ، بالمعنى الماركسي للكلمة ، في معالجة تنظيمية لضبط الواقع الاجتماعي . فكل بنيانية ، ومثلها تجريبية ، ليست ايديولوجية الا بقدر ما تطمح للوصول الى الكلية في الجمودية ، والى التوحد في التقسيم .

بقي ان نشير الى الصعوبات ، الهائلة والباقية ، والى السبل المفتوحة المتنوعة والمختلفة .

ا ـ نظرة على الصعوبات الباقية :

اني لا ارى هذه الصعوبات ، كما يراها التوسير . في « نظرية الانتقال » التي يتوق اليها التوسير ولا يجدها عند ماركس . ان التوسير ، الذي بقي هيجيليا اكثر مما اراد، لانه فيلسوف، التوسير هذا اوصد الباب بشدة على مفهومه حول نمط الانتاج ؛ وحجره الى حد جعله يتساءل بقلق عن كيفية الخروج منه ، وعن كيفية الدخول اليه . انه محق لو اراد ان يرفع « الانتقال » كما هو ، ويجعل منه موضوعا فكريا جديدا .

لكن اذا كان ماركس قد استطاع ، من كثرة ما راقب وتقصى وتفحص من كل النواحي سير عمل نمط الانتاج الراسمالي ، قد استطاع ان يعرض نظرية صحيحة عنه (وان يتنبأ عن سياق هدمه) ، فهو ايضا قد راقب وتقصى وتفحص من كل الجهات عملية الانتقال من الاقطاعية الى الراسمالية ، وذلك منذ ان كشفت مناقشات دبيت رهينان ، حول موضوع سخيف في مظهره ـ سخف جمع الحطب ـ كشفت له في العام ١٨٤٢ الاحتكاك ـ الصراع بين تشريعين ، بين مفهومين ، بين فكرين : انها نقطة انطلاق مميزة ننسى دوما ان نضعها على راس « اعمال » ماركس ، لاننا لا نعرف اذا كانت نقطة انطلاقه « اقتصادية » ، « سياسية » او « فلسفية » ، وهذا ما يجعلها بحق ذات فائدة .

وبسبب غنى ما توحي اعمال ماركس ، واعمال لينين ، وبسبب المباحثات القديمة التي لم يعف عليها الزمن ، بين مؤرخين ماركسيين (دوب، شويزي، تاكاهاشي) ، وبسبب تقدم الاعمال حول « الازمنة الحديثة » بالنسبة للتحليلات حول العصور الوسطى والازمنة المعاصرة ، ودون الحديث عن تجربتي كباحث، اذ لا استطيع الحكم على هذه المساهمة ، وانما ذكرتها لتكون شهادة ، بسبب كل هذا اعتقد اننا نتقدم على طريق « التاريخ الصحيح » ، تاريخ الانتقال من الاقطاعية الى الراسمالية ، وهذا ما يساعدنا على التفكير نظريا بمراحل اخرى انتقالية .

قد يكون ملحا تحسين طرق البحث للانتقال من النظرية الى تحليل الحالات (هذه الاطر مقدمة للعمل) ونعني ببحث الحالات ، ليس بحث نمط واحد من الانتاج ولا « الانتقال » الى نمط واحد منها ، وانما نعني بحث الادغام المركب ، المستقر احيانا ، ليس فقط ادغام نمطين من الانتاج وانما عدة انماط منها .

والتمييز بين « التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية » الحقيقية وموضوع « نمط الانتاج » النظري يجب ان يكون في الوقت الحاضر عاديا . لكن ما تنبغي معرفته (ولقد طرحت على نفسي هذه المشكلة مرارا) هو اذا كانت البنية المركبة ، « بنية البنى » ، تحمل في ذاتها ، كما يحمل نمط الانتاج ، قوة تحديد و «فعالية» .

ففي اميركا اللاتينية ، حيث الحالة هي القاعدة تقريبا ، ركب سيلسو فورتادو ، في نماذج اقتصادية ذات ثابتات متباينة ، ركب مجموعة من القطاعات ذات « قوانين اساسية » مميزة لكنه اقتصر على ميدان الاقتصاد . مثل آخر وهو من اسبانيا ، اسبانيا القرن التاسع عشر التي اصبحت اعرفها بشكل افضل . من المحال ان نطلق صفة « الراسمالية » على اسبانيا القرن التاسع عشر ، ولا صفة « الاقطاعية » ، وصفة « نصف اقطاعية » هي تسوية سيئة ، وصفة « ثنائية القطاعات » توحي بعملية تقريب .. والواقع اننا اذا نظرنا الى عملية تقريب في حيز فئتين غالبتين ، فان الترابط الموجود بينهما يكفي لتشكيل جسم اصيل يتميز بهذا التقارب بالذات، يتميز بتناقضاته ، بصراعاته وبوعيه لهذه الصراعات . فهل ينبغي بناء موضوع نظري يتوافق مع كل « تشكيلة » ؟

لكن المشكلة الكبرى الباقية هي مشكلة القوانين السببية التي لا تحل باستعمال كلمة « فعالية » .

لقد عرض التوسير « السببية البنيوية » وهي سببية داخلية في نمط الانتاج . فالمفهوم الرئيسي عند ماركس هو الذي يشير الى حضور البنية في مفاعيلها ، او بكلام اصح ان كل وجود البنية يرتكز على مفاعيلها .

ان هذا مدهش حقا ويؤيد اعتقادي الراسخ ، واقوله الان ايضا ، من ان لا وجود لبنية كلية عندما لا تكون كل مفاعيلها حاضرة . لكني لا احب حجج التوسير ، فهي اشبه بصور ؛ فصورة **Darstellung** هي صورة مسرحية . وانا معجب بالصورة التي اقترحها ماركس ، معجب بقدرتها على الايحاء لكنني اعرف غموضها وعدم ترابطها حيث قورن نمط الانتاج بعملية « اضاءة عامة » تبدل الالوان ، ومن ثم قورن بـ : « اثير خاص يعين الثقل النوعي لكل اشكال الوجود التي تتحدر منه » .

كلا ، ان هذا ليس افضل ما عند ماركس ، على الاقل في التعبير ، لان الفكرة هي قوية .

انا شخصيا اعتقد ان التوسير يستند في ابحاثه على التحليل النفسي ، واكرر كم هذه المقارنات قليلة الاقناع ، اذ لا يوجد سبب واحد يجعل الكل الاجتماعي يسلك كما سلك الكل الفيزيولوجي او السيكولوجي . في الواقع ، كان ماركس يختار ، شانه شان كل الناس ، كلمة ، او يقوم بمقارنه حتى يصبح فهمه اسهل ، لكنه في هذا الأختيار لم يكن دائما سعيدا . لهذا السبب افضل ان افهم فكره في مجموعة اعماله ، وفي طرق تحليله وفي « توضيحاتها » .

ان عالم التحليل النفسي هو متمرس في ممارساته العملية ، فاذا تكلم عن « فعالية سبب غائب » ، فان التصور يوحي له عددا من الحالات . اما اذا اختبر ماركسي خلاق ، ومهما كانت مساهمته النظرية ــ لينين ، ستالين ، ماو ، هوشي منه ، فيديل كاسترو ــ ، اذا اختبر فعالية نمط الانتاج الذي يود ايجاده على مجتمع حددته ولمدة طويلة ، بنية اخرى (او عدة بنى) ، فانه حينذاك يعمل على اختبار صحة هذا التصور . وهناك اختبارات مماثلة ، اقل نضجا ولكنها ساطعة ، يمكن ان يطلع عليها المؤرخ في انكلترا (العام ١٦٨٠) ، وفي فرنسا (العام ١٧٨٩) . انه التاريخ الذي يشهد .

الصعوبة الاخيرة : حدث ان حدد التوسير، تحت وطأة تاثيرات اخرى ، السببية البنيوية على انها منطق الاوضاع البسيط . « فروابط الانتاج» هي نتيجة لموقع الناس الوحيد في النظام، فهم اذن حاملو هذه الروابط وليسوا فاعليها .

من الواضح ان الروابط الاجتماعية ، بالنسبة لماركس ، ليست حصرا « بشخصية » (واقعة بين شخصين) ، كما هي الحال في الاقتصادية العامية . اولا لانها تتضمن روابط مع الاشياء (هذه هي اسبقية الانتاج) ، وثانيا لان المسالة ليست مسالة الغاء المستغلين الفرديين، وانما هي في كشف الاستغلال الاجتماعي . وهكذا نرى اننا لا نستطيع اختصار الماركسية

الى نظرية « الروابط الانسانية » (ولماذا لا نختصرها الى نظرية « العلاقات العامة » !) .

لكن القول ان « اختصارا » كهذا « يهين فكر ماركس » معناه ترك تيار ضد الانسانية ينمو ويهدد باهانة شخص ماركس بالذات . فالتاريخ ، عند مؤلف البيان الشيوعي، ليس رقعة شطرنج؛ ولا صراع الطبقات لعبة . التاريخ ليس ايضا « استراتيجية » ، انه معركة .

ب ـ نظرة خاطفة على السبل المشرعة :

تظهر الصعوبات المطروحات ان الميدان مفتوح لكل من يريد ان يساهم ، عن طريق البحث ، بحلها .

يتراءى لي ان هناك طريقين مستبعدين ، بالنسبة للمؤرخ الماركسي :

١ ـ تكرار المبادىء النظرية من اجل خدمة عمارات هيكلية على حساب المضمون .

٢ ـ وممارسة كتابة التاريخ ، المقتصرة على محاولات تلمس تدور حول الوسائل التقنية المتجددة ، وهي ممارسة تبقى امينة ، في الواقع ، للتجريبية الاقل خلقا .

لبناء تاريخ ماركسي « صحيح » يجب ان يكون هذا التاريخ طموحا . ويكون كذلك اذا انطلق من بحث متأن وواسع للوصول الى نظرية لا تتقهقر امام المشقات ؛ واذا انطلق ايضا من النظرية الى « الحالة » ، كي لا يظل معرفة لا تجدي .

من البحث الى النظرية : لقد راينا كثيرا من المشاكل النظرية لم تحل بشكل سليم ، وهي لا تسمح بتعيين معالم الطريق الاولى التي على المؤرخ ان يسير عليها : التاريخ المقارن يخدم حل الاشكاليات النظرية .

واذا تساءلنا : ما هي البنية ؟ ما هي بنيةالبنى ؟ ما هو تشابك الازمنة التفاضلية ؟ ما هو تمفصل الاجتماعي حول الاقتصادي ، والروحي حول الاجتماعي ؟ ما هو صراع الطبقات ؟ ما هو دور ايديولوجية في صراع الطبقات ؟ ما هي العلاقة بين موقع الفاعل في الانتاج وبين الروابط الانسانية التي يفرضها هذا الموقع ؟ ما هو المركب بين صراعات الطبقات وصراعات الفئات المتميزة اثنيا او سياسيا ؟ هذه المشاكل التي هي مشاكل تاريخية ونظرية في الوقت نفسه تفرض علينا واجبا واحدا : البحث ، كما فعل ماركس ،البحث مع تقدير (ولكن بحذر) كل الابحاث الاقتصادية ـ السياسية ـ الاجتماعية لعصرنا ، ورفض الاعتقاد بالنوعية التاريخية للسنوات العشرين الاخيرة ؛ البحث ونحن نرقى صعدا فيالتاريخ ونفكر في كل البلدان .

ان تعاني النظرية من البحث: ولنتذكر ايضا الفصل عن النقد الذي كتبه ماركس . فالاعلام التاريخي الهائل ، الذي يشهده التنوع في الوقائع ، والازمنة ، والاماكن ، والافكار ، يسمح وحده بالوصول الى الاصالة النظرية للنص ، الاصالة التي تكشف زيف النظرية الكمية عن النقد ، وهي حالة فريدة في تاريخ الادب النقدي لكل العصور ، الادب الذي لا ينضب . وسوف

يقال لنا اننا في ميدان الاقتصاد ، وليس في ميدان « التاريخ » . لا اساس من الصحة لهذا . اذ لا وجود للاقتصاد « الصافي » . ونجد دون انقطاع تواصلا متبادلا بين النقد والتاريخ ، في اي مستوى كان هـذا التاريخ (السياسي او السيكولوجي) . من جهة اخرى لماذا لا تطبق النظرية ذاتها على هذه المفاهيم التي لا تختلف لا من قريب ولا من بعيد ، عن مفاهيم النقد ؟ ولنذكر تلك المفاهيم عن الطبقة والامة والحرب والدولة . التي صيغ حولها الكثير من الروايات والخطب الايديولوجية . والكثير من « الافكار المبتذلة والهاذية » والتي كانت بمثابة نظرية .

ولم يقل شيئا التوسير عن هذه المفاهيم الوسيطة . التي تلمسها دون انقطاع ولم يصل الى ادراكها ، لم يقل شيئا ؛ وهو الذي اكد مرارا وتكرارا ان لا وجود « للتاريخ بشكل عام » . وانه ينبغي « بناء مفهوم عن التاريخ » . وحول هذه النقطة ينبغي ان ينصب النقد البناء ، النقد الذي تتحمل مسؤوليته الماركسية (ولقد تحملته المسؤولية احيانا) .

الانطلاق من النظرية للوصول الى « الحالات » : الواجب الثاني الملقى على عاتق المؤرخ وهو ايضا صعب .

واجب ضروري : ما هو مصير نظرية لا تساعد المؤرخ على فهم بلد . وزمان وصراع . فهما افضل . وهي كلها بالنسبة له هباء ؟ ما هو مصيرها ان لم تساعد رجل الاعمال (واي رجل لان الامر يعنيهم جميعا) على فهم بلاده وعصره وصراعاته فهما افضل ؟

واجب صعب ، يا للاسف . كلنا يعلم كم عرفت الماركسية ، الى جانب النجاحات العظيمة التي احرزتها والتي تعني تطابق النظرية مع « الحالات » ـ لينين في الثورة ، ستالين في البناء والحرب ، وماو في خض العالم التقليدي ـ كم عرفت من مواقف مترددة وخائرة بين تخطيطية تبسيطية تستمد صحتها من بساطتها ، تبسيطية تناسب كل الظروف والاوضاع حتى ياتي التطبيق متوافقا معها ، وبين مراجعات واعادات نظر باسم تعقيد الواقع . لكن هذه الاعادات ادت حينا الى معالجة تجريبية لكل « حالة » ، وحينا آخر الى التأمل الصافي الذي يبتعد عن الواقع ويتركه « مستقلا » .

لكن السؤال المطروح هو : ما هي « معالجة » « حالة » تاريخية ؟

١ ـ هناك انواع من « الحالات النظرية » تظهر في فترة ما في عدة نماذج ، وتتطلب تفسيرا عاما . الفاشية ، مثلا ، او النزعة الاستبدادية المستنيرة : هذه اشكال من السلطة حاولت ان تنقذ ، عن طريق اقامة دولة من نمط معين ، نمط الانتاج الدائب في الوصول الى غايته ؛ وذلك عن طريق تبني (او التظاهر بتبني) ما هو مصالح في نمط انتاج معين . وهكذا نرى ان نظرية انماط الانتاج . نظرية الانتقال الى نمط آخر ، ونظرية الدولة . هذه النظريات نراها التزمت تحليل هذه الحالات الواقعية ، لكن عملية التأليف والتركيب التي قامت بها قد تساعد على رسم الخطوط العريضة ، خطوط نظرية الظاهرة ذاتها .

٢ ـ بمقابل هذه الحالات المصنفة نجد « الوقائع » غير المترابطة ، وقائع التاريخ الرافض

لغير اطر التاريخ ولنعترف اننا لم ندرك من النظرية علاقة التمفصل بين عمل المجتمعات الشامل وعملية اعداد « الاحداث » .

ان الكلمات : « علم السياسة » و « علم الحرب » تدل على اننا بحاجة الى علم لهذه الميادين ، وتدل ايضا على حاجتنا الى اتجاه يجزيء ما هو واحد . فهل « نظرية سياسية » عن الفاشية هي ممكنة دون نظرية عن الحرب ؟ ولكن هل الترسيمة الاستراتيجية ، والكاريكاتورية او « الفكر المبتذل الهاذي » التي تخلط بين سلامين وهيروشيما هي « نظرية عن الحرب » ؟ ان علم الحرب ينبغي عليه ان يربط بين انماط الانتاج ، ونظم الدولة وانظمة الجيوش ، وانواع التوترات ، وانواع الصراعات الطبقية ، حتى يستطيع ان يظهر كل صراع ، ماض ، حاضر او عارض . في ترسيمات شاملة وفي ظروفه الخاصة .

٣ ــ بقي ان نتحدث عن « الحالة » الاهم : عن التشكيلة الاقتصادية ــ الاجتماعية في اطار سياسي مستقر تاريخيا . ــ «الامة» او «الدولة»ــ واحدى المشاكل المطروحة هي التطابق او اللاتطابق بين الامة والدولة .

والسؤال المطروح بالنسبة للمؤرخ الماركسي هو : كيف يمكن الانتقال من النظرية السوسيولوجية العامة الى التحليل ، المفسر للماضي والفعال للمستقبل ، تحليل « الجسم » المحصور قانونيا وسياسيا ، والذي ، من جهة اخرى ، يتأكد (واحيانا يتمزق) عن طريق سلسلة من الترابط مع غيره من نمط آخر ؟

لقد اعطى القرن العشرون للتاريخ المكتوب والمدرس دورا ايديولوجيا ظل الفكر الماركسي يبحث عنه طويلا لتحطيم هذه الاطر القومية والوطنية ، وتمسك التاريخ « الجديد » بايجاد ادوار اخرى .

لكن اعمال المؤرخين القدامى تشهد على ذلك لفترة كاملة . انها تشكل جزءا لا يتجزا من تاريخها . واكتشاف هذه الاعمال كعمل ايديولوجي يدفعنا خطوة باتجاه العلم . من هنا يمكن القول انه يستحيل التخلي عن التدقيق بمجموعة التبدلات التي طرات على العالم ، التدقيق تبعا « للحالات » الوطنية . فيكفي ان نفكر بهذه الحالات ، ان نموضعها بالنسبة للتبدلات .

ويجب ايضا ان نحتفظ بالمفاعيل الشاملة لكل حالة . . لقد قلنا عنها كلمة : اذا كانت البنية الاجتماعية الشاملة محددة ، فالبنية «الاقليمية» للمجتمع ــ التركيب المعقد ، بنية البنى ــ يجب ايضا ان تعرف من خلال مفاعيلها . بهذا نكون قد ادركنا مفهوم « التاريخ الشامل » الذي دافعت عنه غالبا ، والذي يثير بعض الضجة ؛ وكأننا نستطيع ان نقول كل شيء حول كل شيء !

بالطبع ينبغي ان نذكر فقط ما يرتبط به الكل ، وما يرتبط بالكل . هذا كثير . بل هذا اقل من النوافل التي كوّمتها كتب التاريخ التقليديالمكتوبة سابقا او التي تجمعها اليوم الفصول المتجاورة ، الفصول التي تدعي انها تعالج الكل .

لناخذ فئة بشرية ، « امة » .

طبيعي ان يحتفظ الحس المشترك بالمظهر ـ الامزجة ، اللغات ، الثقافات ـ لكن المشكلة الباقية هي : لماذا الفئات ؟ وكيف تفكر الامم ؟

مرة اخرى نجيب : « بدخولنا » الى المادة، «بجعلها». ففي العام ١٨٥٤ تسلم ماركس عرضا من جريدة النيويورك تريبيون ، لكتابة مقالات حولPronunciamientoالاسباني ، نموذج «الحدث» السخيف . ماذا فعل ماركس ؟ تعلم اللغة الاسبانية عبر ترجمات لشاتوبريان ولبرناردين دي سان بيار ؛ هذه الترجمات يظهر انها كانت تسليه ! فيما بعد قرأ لوب وكالديرون حتى توصل الى ان يكتب اخيرا الى انجلز : « والان هاانذا اقرأ ببساطة في دون كيشوت ! » وفي سنة ١٨٧١ ، عندما رأى المناضل الكبير والطبيب ، الثائر على السلطة ، آنسلمو لورينزو ، عندما رأى ماركس في لندن : دهش من ثقافة محدثه الاسبانية ؛ الى حد جعله ، رغم اعجابه ، ينعت هذه الثقافة بالثقافة « البرجوازية » . وفي سلسلة مقالاته من عام ١٨٥٤ الى ١٨٥٦ اعطى ماركس عن اسبانيا رؤية تاريخية لم ينصفها سوى القرن العشرين ، الذي استطاع ان يستخلص الدروس منها ، لقد اعطى كل الملامح العظيمة المرسومة دون ان يرتكب تناقضا واحدا ، وفي البعض من شروحاته حول حرب الاستقلال نجد تحليلا لم يتجاوزه الزمن .

طبعا هناك العبقرية ، وانما هناك ايضا الطريقة . لقد تساءلنا : « اذا كان ماركس اراد «كتابة تاريخ» . الجواب هو هذا : لم يكتب « تاريخ اسبانيا » في مقالة عن « الميليتاراد » . لكنه كان يعتقد انه من الضروري ان يفكر باسبانيا تاريخيا .

ان نفكر بكل شيء تاريخيا ؛ هذه هي الماركسية . بعد هذا ، وجد « التيار التاريخي » او لم يوجد ، هذا لعب على الكلمات . مع الحذر فقط من الاستعمالات السلبية العاطفية . وينبغي ان نعرف ان موضوع مؤلف « راس المال » لم يكن انكلترا ، وطبيعي ان يكون الامر كذلك لانه موضوع راس المال . لكن التاريخ السابق لراس المال يدعى البرتغال واسبانيا وهولندا . نعم ان التاريخ يفكر فيه في المكان كما في الزمان .

لقد كتب ماركس :

« التاريخ الكلي لم يوجد قط ؛ فالتاريخ ، في مظهره كتاريخ كلي ، هو نتيجة »

ولنضف هذه الجملة : ان الراسمالية، التي ولدت من الاستعمار ومن « السوق العالمي » جعلت التاريخ كليا وشاملا . انها ، بالطبع ، لم توحد التاريخ : سوف تكون هذه مهمة نمط آخر من الانتاج .

هنا يجد الطموح النهائي للمؤرخ موقعه . « التاريخ الشامل » هو تاريخ الامس . لكن ساعته لم تمر بعد .

قد نجد ما يثير الضحك في هذه الاقوال الواضحة احيانا : اننا نعرف اشياء كثيرة ، وهناك الكثير من الاختصاصيين ؛ والعالم كبير الى حد يعجز كتاب او انسان او علم التدريس عن الاحاطة « بالتاريخ الشامل » . والتيار الانسيكلوبيدي الضمني هو في صلب التناقضات عن

مفهوم « التاريخ العقلاني » و « التاريخ الكلي » هو في صلب تناقضات « تصور التاريخ » ، بكل بساطة .

يمكن ان نحلم بثلاثة نماذج من المشاريع : ١ ـ مشروع « مؤلفات تاريخية » وهذا امر محال وغير معقول مثله مثل مشاريع « مؤلفات عن علم النفس » او عن « علم الاجتماع » . ٢ ـ مشروع عن التواريخ القومية ، المقسمة بوضوح الى حقب تبعا لكرونولوجية انماط الانتاج، التي يجب ان تدرس منهجيا بدءا من قوى الانتاج والروابط الاجتماعية والازمنة التفاضلية، وتراكيب البنى الاقليمية . ٣ ـ مشروع عن التواريخ الشاملة المدروسة بعناية الى درجة لا ينسى معها اي امر اساسي في الملامح المكونة للعالم الحديث ، ولكن يجب ان تكون مبسطة حتى تتضح الاواليات الدالة .

التاريخ الماركسي يجب ان يصنع ، على كل المستويات . هذا هو التاريخ ، دون زيادة . بهذا المعنى ، يصبح كل « تاريخ صحيح » تاريخا « جديدا » ؛ وكل تاريخ « جديد » محروم من الطموح الشامل هو تاريخ شائخ مسبقا .